





الحسبة في الاسلام أو

وظيفة الحكومة الاسلامية

تأليف

﴿ شيخ الاسلام الامام أبي العباس ﴾

احمد بن تيمية الكنيلي

﴿ المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية ﴾

« طبع بمطبعة المؤيد وعلى نفقتها سنة ١٣١٨ هجرية »

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR4352

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة الحسبة

١٣٥٢

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن الشيخ
الامام العالم شهاب الدين عبد الحلیم ابن الشيخ الامام مجد الدين أبي البركات
عبد السلام بن تيمية رحمة الله عليه .

الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ونثوب اليه . ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي
له . ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمدا عبده
ورسوله . أرسله بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا . وداعيا إلى الله باذنه وسراجا
منيرا . فهدني به من الضلالة . وبصر به من العمى . وأرشد به من النسي . وفتح
به أعيننا عميا وأذنانا صما وقلوبنا غلغا . حيث بلغ الرسالة . وأدى الأمانة . ونصح
الامة . وجاهد في الله حق جهاده . وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه .
صلي الله عليه وعلى آله وسلم تسليما . وجزاه عنا أفضل ما أجرى نبيا عن أمته
﴿ أما بعد فهذه قاعدة في الحسبة أصل ذلك أن تعلم ان جميع الولايات
في الاسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا فان
الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك وبه أنزل السكتب وبه أرسل الرسل

وعليه جاهد الرسول والمؤمنون . قال الله تعالى « وما خلقت الجن والانس
إلا ليعبدون »

وقال تعالى « وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله
الا أنا فاعبدون »

وقال « ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت »
وقد أخبر عن جميع المرسلين أن كلا منهم يقول لقومه اعبدوا الله ما لكم
من آله غيره وعبادته تكون بطاعته وطاعة رسوله . وذلك هو الخير والبر
والتقوى والحسنات والقربات والباقيات الصالحات والمعمل الصالح وان كانت
هذه الاسماء بينها فروق لطيفة ليس هذا موضعها وهذا الذي يقايل عليه
الخلق كما قال تعالى « وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »

وفي الصحيحين عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه قال سئل النبي
صلي الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأي
ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله
وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة الا بالاجتماع

والتعاون والتناصر . فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم والتناصر لدفع
مضارهم . ولهذا يقال الانسان مسدني بالطبع فاذا جمعوا فلا بد لهم من أمور
يفعلونها يجتنبونها المصلحة وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة ويكونون
مطيعين للأمر بتلك المقاصد . والناهي عن تلك المفسد

جميع بني آدم لا بد لهم من طاعة أمرناه . فمن لم يكن من أهل
الكتب الالهية ولا من أهل دين فانهم يعطيون ملوكهم فيما يرون أنه يهود
بمصلح دنياهم مصيبين تارة ومخطئين أخرى

وأهل الأديان الفاسدة من المشركين وأهل الكتاب المستمسكين
به بعد التبديل أو بعد النسخ والتبديل مطيعون فيما يرون أنه يعود عليهم بمصالح
دينهم ودنياهم

وغير أهل الكتاب منهم من يؤمن بالجزاء بعد الموت ومنهم من لا يؤمن
به . وأما أهل الكتاب فتفقون على الجزاء بعد الموت ولكن الجزاء في الدنيا
متفق عليه من أهل الأرض فإن الناس لم يتنازعوا أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة
العدل كريمة . ولهذا يروي : الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا ينصر
الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة

وإذا كان لا بد من طاعة أمر وناه فملوم أن دخول المرء في طاعة الله
ورسوله خير له وهو الرسول النبي الأمي المكتوب في التوراة والإنجيل الذي
بأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث
وذلك هو الواجب على جميع الخلق قال الله تعالى « وما أرسلنا من رسول
إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر
لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً »

وقال « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً »

وقال « ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار
خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله
نارا خالداً فيها وله عذاب مهين »

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته للجمعة « إن خير الكلام

كلام الله وخير الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها «
 وكان يقول في خطبة الحاجة «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن
 يعصمها فإنه لا يضره الا نفسه ولن يضر الله شياً»

وقد بعث الله رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بأفضل المنهاج والشرائع
 وانزل عليه أفضل الكتب وارسله الى خير أمة أخرجت للناس واكمل له
 ولائته الدين وأتم عليهم النعمة وحرم الجنة الاعلى من آمن به وبما جاء به
 ولم يقبل من أحد الا الاسلام الذي جاء به فمن ابتغي غيره ديناً فلن يقبل
 منه وهو في الآخرة من الخاسرين

وأخبر في كتابه انه أنزل الكتاب والحديد ليقوم الناس بالقسط فقال
 تعالى «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس
 بالقسط وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره
 ورسوله بالغيب إن الله قوي عزيز»

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بتولية ولاية أمورهم وأمر
 ولاية الأمور أن يردوا الامانات الى أهلها واذا حكموا بين الناس أن يحكموا
 بالعدل وأمرهم بطاعة ولاية الأمور في طاعة الله تعالى

ففي سنن أبي داود عن أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 «اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم». وفي سننه أيضاً عن أبي هريرة
 مثله. وفي مسند الامام أحمد عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال «لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الارض الا أمروا أحدهم»

فاذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات أن يولى أحدهم
 كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك

ولهذا كانت الولاية لمن يتخذها ديناً يتقرب به الى الله ويفعل فيها
الواجب بحسب الامكان من أفضل الاعمال الصالحة حتى قد روى الامام أحمد
في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قال ان أحب الخلق الى الله امام
عادل وأبغض الخلق الى الله امام جائر »

فصل

واذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي فالامر الذي بعث الله
به رسوله هو الامر بالمعروف والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر
وهذا نعت النبي والمؤمنين كما قال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر »
وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية ويصير فرض عين
على القادر الذي لم يقيم به غيره

والقدرة هو السلطان والولاية فذوو السلطان أقدر من غيرهم وعليهم
من الوجوب ما ليس على غيرهم فان مناط الوجوب هو القدرة فيجب على
كل انسان بحسب قدرته

قال تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم »

وجميع الولايات الاسلامية انما مقصودها الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة والصغرى
مثل ولاية الشرطة وولاية الحكم . أو ولاية المال وهي ولاية الدواوين المالية
وولاية الحسبة اسكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤمن والمطالع
منه الصدق مثل الشهود عند الحاكم ومثل صاحب الديوان الذي وظيفته

أن يكتب المستخرج والمصروف والنتيب والعريف الذي وظيفته إخبار
ذي الأمر بالأحوال

ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل مثل الأمير
والحكم والمحتسب

وبالصدق في كل الأخبار والعدل في الإنشاء من الأقوال والأعمال
تصالح جميع الأحوال. وهما قرينان كما قال الله تعالى « وتمت كلمات ربك صدقا
وعدلا » وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الظلمة « من صدقهم بكذبهم
وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الخوض ومن لم يصدقهم
بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الخوض »

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « عليكم بالصدق
فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق
ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فإن الكذب
يهدى إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب
ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا »

ولهذا قال سبحانه وتعالى « هل أتيتكم على من تنزل الشياطين تنزل
على كل أفاك أثيم »

وقال « لنصفن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة » فلماذا يجب على كل ولي
أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل وإذا تمرد ذلك استعان بالأمثل فالأمثل
وإن كان فيه كذب وظلم فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام
لا أخلاق لهم

والواجب إنما هو فعل المتدور وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أو

عمر بن الخطاب «من قائد رجلا على عصاة وهو يجد في تلك العصاة من هو
أرضي منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين» فالواجب انما هو
الارضى من الموجود

والغالب انه لا يوجد كامل فيفعل خير الخيرين ويدفع شر الشرين
ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول «أشكو اليك جلد الفاجر وعجز الثقة»
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفرحون بانتصار الروم
والنصارى على المجوس وكلاهما كافر لان أحد الصنفين أقرب الى الاسلام
وأُنزل الله في ذلك سورة الروم لما اقتتل الروم وفارس والقصة مشهورة
وكذلك يوسف الصديق كان نائباً لفرعون مصر وهو وقومه مشركون
وفعل من العدل والخير ما قدر عليه ودعاهم الى الايمان بحسب الامكان

فصل

عموم الولايات وخصوصها وما يستفيده المتولي بالولاية يتلقي من
الالفاظ والاحوال والعرف ليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولاية
القضاء في بعض الامكنة والازمنة ما يدخل في ولاية الحرب في مكان وزمان
آخر وبالعكس وكذلك الحسبة وولاية المال

وجميع هذه الولايات هي في الاصل ولاية شرعية ومناصب دينية
فأي من عدل في ولاية من هذه الولايات فساسها بعلم وعدل واطاع الله
ورسوله بحسب الامكان فهو من الأبرار الصالحين. وأى من ظلم وعمل فيه بالجهل
فهو من الفجار الظالمين. انما الضابط قوله تعالى «ان الأبرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جهيم»

واذا كان كذلك فولاية الحرب في عرف هذا الزمان في هذه البلاد الشامية والمصرية تختص باقامة الحدود التي فيها اتلاف مثل قطع يد السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك . وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه اتلاف كجلد السارق . ويدخل فيها الحكم في الخصامات والمضاربات ودعاوي التهم التي ليس فيها كتاب وشهود كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود وكما تختص باثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك مما هو معروف

وفي بلاد أخرى كبلاد المغرب ليس لوالى الحرب حكم في شيء وانما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء وهذا تبع السنة القديمة ولهذا أسباب من المذاهب والعادات المذكورة في غير هذا الموضع

وأما المحتسب فله الامر بالمرور والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم . وكثير من الامور الدينية هو مشترك بين ولاية الامور فن أدى فيه الواجب وجبت طاعته فيه

فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس وأما القتل فإلى غيره ويتعاملد الأئمة والمؤذنين فن فرط منهم فيما يجب من حقوق الامامة أو خرج عن الاذان المشروع الزمه بذلك واستعان فيما يهجز عنه بوالى الحرب والحكم وكل مطاع يمين على ذلك

وذلك أن الصلاة هي أعرف المعروف من الاعمال وهي عمود الاسلام وأعظم شرائعه وهي قرينة الشهادتين وانما فرضها الله ليلة المراج وخاطب بها الرسول بلا واسطة لم يبعث بها رسولا من الملائكة . وهي آخر ما وصى

به النبي صلى الله عليه وسلم أمته . وهي المخصوصة بالذكر في كتاب الله تخصيصاً
بعمد تعميم كقوله تعالى « والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة » وقوله
« أتلى ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة » . وهي المقرونة بالصبر والزكاة
وبالنسك وبالجهاد في مواضع من كتاب الله كقوله تعالى « واستعينوا بالصبر
والصلاة » وقوله « واقموا الصلاة وآتوا الزكاة » وقوله « ان صلاتي ونسكي » وقوله
« اشداء على الكفار رحما بينهم تراهم ركعا سجدا » وقوله « واذا كنت فيهم فأنت
لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا
من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم
وأسلحتهم » الى قوله « فاذا اطمأنتم فأقيموا الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا » وأمرها أعظم من أن يحاط به فاعتناء ولاية الامر بها يجب أن
يكون فوق اعتنائهم بجميع الاعمال

ولهذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب الى عماله
ان اهمهم أمرهم عندي الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها
كان لما سواها أشد اضاعه رواه مالك وغيره

ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات وبصدق الحديث واداء الامانات وينهى
عن المنكرات من الكذب والخيانة وما يدخل في ذلك من تطفيف المسكيل
والميزان والغش في الصناعات والبياعات والديانات ونحو ذلك

قال الله تعالى « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون
واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » وقال في قصة شعيب « أوفوا السكيل ولا
تكونوا من الخسرين وزنوا بالقسط المستقيم ولا تجنسوا الناس أشياءهم
ولا تشاؤوا الارض مفسدين » وقال تعالى « ان الله لا يحب من كان خوانا اثيا

وقال « وأن الله لا يهدي كيد الخائنين »

وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »

« وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صبر على صبرة طعام فادخل يده فيها فنالت أصابعه بلالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال أصابعه السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس « من غشنا فليس منا » وفي رواية « من غشني فليس مني »

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الفاس ليس بدخل في مطلق اسم أهل الدين والإيمان كما قال « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » فسلبه حقيقة الإيمان التي بها يستحق حصول الثواب والنجاة من العقاب وإن كان معه أصل الإيمان الذي يفارق به الكفار . ويخرج به من النار والنفس يدخل في البيوع بكتمان الميوب وتدليس السلع مثل أن يكون ظاهر المبيع خيرا من باطنه كالذي صلى الله عليه وسلم وأنكر عليه

ويدخل في الصناعات مثل الذين يصنعون المطاعم من الخبز والطبخ والعس والشواء وغير ذلك أو يصنعون الملابس كالنساجين والحياطين ونحوهم أو يصنعون غير ذلك من الصناعات فيجب عليهم عن النفس والحيانة والسكران

ومن هؤلاء الكيماوية الذين يغشون النقود والجواهر والمطر وغير

ذلك فيصنعون ذهباً أو فضة أو عنبراً أو مسكاً أو جواهر أو زعفراناً أو ماء ورد أو غير ذلك يضاهون به خلق الله ولم يخلق الله شيئاً فيقدر العباد أن يخلقوا خلقه بل قال الله عز وجل فيما حكى عنه رسوله «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا ذرة فليخلقوا بموضة»

ولهذا كانت المصنوعات مثل الاطبخة والملابس والمساكن غير مخاوفة الا بتوسط الناس قال تعالى « وآية لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون » وقال تعالى « أتعبدون ما تختون والله خالقكم وما تعبون »

وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدورة لئلا يبدعوا ما يشبهون على سبيل النش وهذا حقيقة الكيمياء فانه المشبه وهذا باب واسع قد صنف فيه أهل الخبرة ما لا يحتمل ذكره في هذا الموضع

ويدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة مثل عقود الربا والميسر مثل بيع الغرر وكحل الحبله والملازمة والمنازعة وربا النسئة وربا الفضل . وكذلك النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها . وتصرية الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية اذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم اكثر منها الى أجل

فالثنائية ما يكون بين اثنين مثل أن يجمع الى القرض بيعاً أو اجارة أو مساقاة أو مزارعة . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ما ليس عندك »

قال الترمذي حديث صحيح . ومثل أن يبيعه سلعة إلى أجل ثم يعيدها إليه .
ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من باع بيعتين في بيعة
فله أو كسبهما أو الربا »

والثالثة مثل أن يدخل بينهما محلا للربا يشتري السلعة منه آكل الربا ثم
يبيعها المظلي للربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستفيدها المحلل
وهذه المعاملات منها ما هو حرام باجماع المسلمين مثل التي يجري فيها
شرط لذلك أو التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعي أو بغير الشروط الشرعية
أو يقابل فيها الدين على المفسر فإن المفسر يجب انظاره ولا يجوز الزيادة عليه
بمعاملة ولا غيرها باجماع المسلمين

ومنها ما قد تنازع فيه بمض العلماء لسكن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابة والتابعين تحريم ذلك كله

ومن المنكرات تلقى السامع قبل أن تنجي إلى السوق فإن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تغيير البائع فإنه لا يعرف السعر فيشتري
منه المشتري بدون القيمة ولذلك أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له الخيار إذا
هبط إلى السوق وثبت الخيار له مع الغبن لا ريب فيه وأما ثبوته بلا غبن
ففيه نزاع بين العلماء . وفيه عن أحمد روايتان . أحدهما يثبت وهو قول
الشافعي . والثانية لا يثبت لعدم الغبن وثبت الخيار بالغبن للمستترسل وهو
الذي لا يماكس هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما فليس لاهل السوق أن
يبيعوا المماكس بسعر ويبيعوا المستترسل الذي لا يماكس أو من هو جاهل
بالسعر بأكثر من ذلك السعر : هذا مما ينكر على الباعة وجاء في الحديث
« غبن المسترسل ربا » . وهو بمنزلة تلقى السامع فإن القادم جاهل بالسعر . ولذلك

نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد وقال «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض». وقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً. وهذا نهى عنه لما فيه من ضرر المشتريين فإن المقيم إذا توكل للقادم في بيع سلعة يحتاج الناس إليها والقادم لا يعرف السعر ضرر ذلك المشتري فقال النبي صلى الله عليه وسلم «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»

ومثل ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس إليه لما روى مسلم في صحيحه عن معمر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يحتكر إلا خاطيء» فإن المحتكر هو الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه عليهم وهو ظالم للمشتريين ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في محصة فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل

ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظالم لا يجوز. ومنه ما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلم الناس وأكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام

وإذا تضمن العدل بين الناس مثل أكراههم على ما يجب عليهم من المداوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب

فاما الاول فثقل ما روي أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سمرت فقال «ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لا رجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال» رواه ابو داود والترمذي وصححه

فاذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء واما لكثرة الخلق فهذا الى الله فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بيعها اكره بغير حق

وأما الثاني فثقل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة فهذا يجب عليهم ببيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسمير الا الزامهم بقيمة المثل فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به

وأبلغ من هذا ان يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام أو غيره الا أناس معروفون أن لا تباع تلك السلع الا لهم ثم يبيعونها هم فلو باع غيرهم ذلك منع اما ظلما لو طيفه تؤخذ من البائع أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد فهنا يجب التسمير عليهم بحيث لا يبيعون الا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس الا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لانه اذا كان قد منع غيرهم ان يبيع ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم ان يبيعوا بما اختاروا أو يشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلما للخلق من وجهين . ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك الاموال وظلما للمشتريين منهم

والواجب اذا لم يمكن دفع جميع الظالم أن يدفع الممكن منه فالتسمير في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته الزامهم ان لا يبيعوا أو لا يشتروا الا بمثل المثل وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة فانه كما أن الاكراه على البيع لا يجوز

الا يحق يجوز الاكراء على البيع بحق في ه واضح مثل بيع المال لقضاء الدين
 الواجب والنفقة الواجبة والا كراء على أن لا يبيع الا بشئ المثل لا يجوز الا بحق
 ويجوز في ه واضح مثل المضطر الى طعام الغير ومثل الفراس والبناء الذي
 في ملك الغير فان لرب الارض ان يأخذ به بقيمة المثل لا بأكثر ونظائره كثيرة
 وكذلك السراية في العتق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «من أعتق
 شركا له في عبس وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس
 ولا شطط فاعطى شركاءه حصصهم» وعتق عليه العبد والا «فدعت منه ما عتق»
 وكذلك من وجب عليه شراء شيء للعبادات كآلة الحج ورقبة العتق وما
 الطهارة فعليه أن يشتريه بقيمة المثل ليس له أن يمتنع عن الشراء الا بما يختار
 وكذلك فيما يجب عليه من طعام أو كسوة لمن عليه نفقته اذا وجد
 الطعام واللباس الذي يصلح له في العرف بشئ المثل لم يكن له أن ينقل الى
 ما هو دونه حتي يبدل له ذلك بشئ يختاره ونظائره كثيرة
 ولهذا منع غير واحد من العلماء كابي حنيفة وأصحابه القسام الذين يقسمون العتق
 وغيره بالأجر ان يشتركو فانهم اذا اشتركوا والناس محتاجون اليهم أغلوا عليهم الاجر
 فمنع البائعين الذين تواطوا على أن لا يبيعوا الا بشئ قدره أولي وكذلك منع المشتريين
 اذا تواطوا على أن يشتركو فيما يشتريه أحدهم حتى يعضوا سلع الناس أولى
 وأيضا فاذا كان الطائفة التي تشتري نوعا من السلع أو يبيعها قد تواطوا
 على أن يعضوا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل المعروف ويزيدون
 ما يبيعونه بأكثر من الثمن المعروف ويندوا ما يشترونه كان هذا أعظم عدس أنا
 من تلقى السلع ومن بيع الماخر للباي ومن النجش ويكونون قسدا اتفقوا
 على ظلم الناس حتى يضطروا الى بيع سلعهم وشراؤها بأكثر من ثمن المثل

والناس يحتاجون الى بيع ذلك وشراؤه . وما احتاج الي بيعه وشراؤه عموم
الناس فانه يجب أن لا يباع الا بثمن المثل اذا كانت الحاجة الي بيعه وشراؤه عامة
ومن ذلك أن يحتاج الناس الي صناعة ناس مثل حاجة الناس الي
الفلاحة والنساجة والبنائة فان الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب
يلبسونها ومساكن يسكنونها فاذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان
يجلب الي الحجاز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت الثياب تجلب
اليهم من اليمن ومصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسون ما نسجه الكفار
ولا يمسكونه فاذا لم يجلب الي ناس البلد ما يكفيهم احتاجوا الي من ينسج
لهم الثياب . ولا بد لهم من طعام إما مجلوب من غير بلدهم واما من زرع
بلدهم وهذا هو الغالب وكذلك لا بد لهم من مساكن يسكنونها فيحتاجون
الي البناء فلهمذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل
 وغيرهم كابي حامد الغزالي وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما ان هذه الصناعات
فرض على الكفاية فانه لا تتم مصاحبة الناس الا بها كما أن الجهاد فرض
على الكفاية الا أن يتعين فيكون فرضا على الاعيان مثل أن يقصد العدو
بلدا أو مثل أن يستنفر الامام أحداً

وطالب العلم الشرعي فرض على الكفاية الا فيما يتعين مثل طلب كل
واحد علم ما أمره الله به وما نهاه عنه فان هذا فرض على الاعيان كما أخرجاه
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من يرد الله به خيراً
يفقهه في الدين » وكل من أراد به خيراً لا بد أن يفقهه في الدين . فمن لم يفقهه
في الدين لم يرد الله به خيراً

والدين ما بعث الله به رسوله وهو ما يجب على المرء التصديق به والعمل

به . وعلى كل أحد أن يصدق محمداً صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به ويطيعه فيما أمر تصديقاً عاماً وطاعة عامة ثم إذا ثبت عنه خبر كان عليه أن يصدق به منفصلاً وإذا كان مأموراً من جهة بأمر معين كان عليه أن يطيعه طاعة منفصلة وكذلك غسل الموتي وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم فرض على الكفاية

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية والولايات كلها الدينية مثل إمرة المؤمنين ومادونها من ملك ووزارة وديوانية سواء كانت كتابة خطاب أو كتابة حساب مستخرج أو مصروف في أرزاق المقاتلة أو غيرهم ومثل إمارة حرب وقضاء وحسبة

وفروع هذه الولايات إنما شرعت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مدينته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور يولى في الأماكن البعيدة عنه كما ولى على مكة عتاب ابن أسيد وعلى الطائف عثمان بن الماص وعلى قرى هريضة خالد بن سعيد بن الماص وبنت عليا ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن

وكذلك كان يؤمر على السرايا ويبعث على الأموال الزكوية السبعة فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها إلى مستحقها الذين ساءهم الله في القرآن فيرجع الساعي إلى المدينة وليس معه إلا السوط لا يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشئ إذا وجد لها موضعاً يضعها فيه

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على العمال يحاسبهم على المستخرج والمعروف كما في المحييين عن أبي حميد الساعدي «أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقات فلما رجع

حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال
الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي الى أفلا
قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيهم يهدي اليه أم لا والذي نفسي بيده لا نستعمل
رجلا على العمل مما ولانا الله فيفعل منه شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتيه
ان كان بعير الله رغاء وان كانت بقرة لها خوار وان كانت شاة تيعر ثم رفع
يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قالها مرتين أو ثلاثا »

والمقصود هنا ان هذه الاعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم
بها غير الانسان صارت فرض عين عليه لاسيما ان كان غيره عاجزا عنها

فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا
العمل واجبا يجبرهم ولى الامر عليه اذا امتنعوا عنه بموضع المثل ولا يمكنهم
من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بان يظلموا
دون حقهم كما اذا احتاج الجند المرصودون للجهاد الى فلاحه أرضهم ألزم من
صناعته الفلاحه بان يصنعها لهم فان الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما
ألزم الفلاح أن يفلح للجند

والمزارة جائزة في أصح قولي العلماء وهي عمل المسلمين على عهد نبيهم وعهد
خلفائه الراشدين وعليها عمل آل أبي بكر وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من
بيوت المهاجرين وهي قول اكابر الصحابة كابن مسعود وهي مذهب فقهاء
الحديث كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وداود بن علي والبخاري ومحمد بن
إسحق بن خزيمة وأبي بكر بن المنذر وغيرهم ومذهب الليث بن سعد وابن
أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم من فقهاء المسلمين

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خير بشر ما يخرج منها

من ثمر وزرع حتي مات ولم تزل تلك المعاملة حتي أجالهم صر عن خير
وكان قد شارطهم أن يعبروها من أموالهم وكان البذر منهم لامن النبي
صلى الله عليه وسلم

ولهذا كان الصحيح من قولى العلماء ان البذر يجوز أن يكون من العامل
بل طائفة من الصحابة قالوا لا يكون البذر الا من العامل

والذى نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المخاربة وكراء الارض
قد جاء مفسرا بأنهم كانوا يشترطون لرب الارض زرع بقعة معينة ومثل
هذا الشرط باطل بالنص واجماع العلماء وهو كما لو شرط في المضاربة لرب
المال دراهم معينة فان هذا لا يجوز بالاتفاق لان المعاملة مبناهما
على العدل

وهذه المعاملات من جنس المشاركات والمشاركة انما تكون اذا كان لكل
من الشريكين جزء شائع كالثلث والنصف فاذا جعل لاحدهما شيء مقدر
لم يكن ذلك عدلا بل كان ظلما وقد ظن طائفة من العلماء أن هذه المشاركات من
باب الاجارات بعوض مجهول فقالوا القياس يقتضى تحريمها
ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح المضاربة استحبابا للحاجة لان
الدراهم لا يمكن اجارتها كما يقول ابو حنيفة

ومنه من أباح المساقاة اما مطلقا كقول مالك والقديم للشافعي أو على النخل
والعنب كالجديد للشافعي لان الشجر لا يمكن اجارتها بخلاف الارض وأباحوا
ما يحتاج اليه من المزارعة تبعا للمساقاة فأباحوا المزارعة تبعا للمساقاة كقول
الشافعي اذا كانت الارض أغاب أو قدروا ذلك بالثلث كقول مالك
وأما جمهور السلف وفقهاء الامصار فقالوا هذا من باب المشاركة لامن

باب الاجارة التي يقصد فيها العمل فان مقصود كل منهما ما يحصل من الثمر
والزراع وهما متشاركان هذا ببدنه وهذا بماله كالمضاربة

ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء أن هذه المشاركات اذا فسدت وجب
نصيب المثل لأجرة المثل فيجب من الربح أو النماء اما ثلثه واما نصفه
كما جرت العادة في مثل ذلك ولا يجب أجرة مقدرة فان ذلك قد يستغرق
المال وأضعافه . وانما يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح
والواجب في الصحيح ليس هو أجرة مسماة بل جزء شائع من الربح مسمي
فيجب في الفاسدة نظير ذلك

والمزارعة أصل من المؤاجرة وأقرب الى العدل والاصول فانها يشتركان
في المنعم والمنعم بخلاف المؤاجرة فان صاحب الارض تسلم له الاجرة والمستأجر
قد يحصل له زرع وقد لا يحصل

والعلماء مختلفون في جواز هذا وجواز هذا . والصحيح جوازها وسواء
كانت الارض مقطعة أو لم تكن مقطعة . وما علمت أحداً من علماء المسلمين
لا أهل المذاهب الاربعة ولا غيرهم قال ان اجارة الاقطاع لا تجوز
وما زال المسلمون يؤجرون الارض المقطعة من زمن الصحابة
الى زمننا هذا

لكن بعض أهل زماننا ابتدعوا هذا القول قالوا لان المقطع لا يملك
المنفعة فيصير كالمستجير اذا اكرى الارض الممارة

وهذا القياس خطأ لوجهين . أحدهما أن المستجير لم تكن المنفعة حقاً
له وانما تبرع له المجير بها . وأما أراضى المسلمين فمنفعتهم حق للمسلمين وولى الامر
قاسم يقسم بينهم حقوقهم ليس متبرعاً لهم كالمجير والمقطع يستوفى المنفعة بحكم

الاستحقاق كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف وأولى . وإذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف وإن أمكن أن يموت فتفسخ الاجارة بموته على أصح قولى العلماء فلأن يجوز للمقطع أن يؤجر الاقطاع وإن انفسخت الاجارة بموته أو غير ذلك بطريق الأولى والأحرى

الثانى أن المعير لو أذن في الاجارة جازت الاجارة مثل الاجارة في الاقطاع وولى الامر يأذن للمقطعين في الاجارة . وإنما أقطعهم ليمتنعوا بها اما بالمزراعة واما بالاجارة . ومن حرم الانتفاع بها بالموأجرة والمزراعة فقد أفسد على المسلمين دينهم ودنياهم فإن المساكن كالخوانيت والدور ونحو ذلك لا ينتفع بها المقطع الا بالاجارة . وأما المزارع والبساتين فينتفع بها بالاجارة وبالمزراعة والمساقاة فى الامر العام

والمرابحة نوع من المزارعة ولا تخرج عن ذلك الا اذا استكرى باجارة مقدرة من يعمل له فيها وهذا لا يكاد يفعله الا قليل من الناس لانه قد ينسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة فانهما يشتركان فى المنعم والمنعم فهو أقرب الى العبد فلهذا تختاره الفطر السليمة . وهذه المسائل ليستطاعها موضع آخر

والمقصود هنا أن ولى الامر ان أجبر أهل الصناعات على ما تحتاج اليه الناس من صناعاتهم كالزراعة والحياكة والبنائة فإنه يقدر أجرة المثل فلا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل وهذا من التسمير الواجب

وكذلك اذا احتاج الناس الى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك فيستعمل بأجرة المثل لا يمكن المستعملون من

ظلمهم ولا المال من مطالبهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم
فهذا تسمير في الاعمال. وأما في الاموال فاذا احتاج الناس الى سلاح
للجهاد فعلى أهل السلاح أن يبيعوه بعوض المثل ولا يمكنون من أن يخبسوا
السلاح حتى يتسلط العدو أو يبدل لهم من الاموال ما يختارون
والامام لو عين أهل الجهاد للجهاد تعين عليهم كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم « واذا استنفرتهم فانفروا » أخرجاه في الصحيحين وفي الصحيح أيضاً
عنه انه قال « على المرء المسلم السمع والطاعة في عمره ويسره ومنشطه
ومكرهه وأثره عليه »

فاذا وجب عليه ان يجاهد بنفسه وماله فكيف لا يجب عليه ان يبيع
ما يحتاج اليه في الجهاد بعوض المثل

والماجز عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بماله في أصح قول العلماء وهو
احدي الروايتين عن أحمد فان الله أمر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع
من القرآن وقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وقال النبي صلى الله
عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » أخرجاه في الصحيحين
فمن عجز عن الجهاد بالبدن لم يسقط عنه الجهاد بالمال كما أن من عجز عن
الجهاد بالمال لم يسقط عنه الجهاد بالبدن ومن أوجب على المنصوب ان يخرج
من ماله ما يحج به النير عنه فواجب الحج على المستطيع بماله فقوله ظاهر التناقض
ومن ذلك اذا كان الناس محتاجين الى من يطعمهم ومن يخبز لهم لمعجزهم
عن الطبخ والخبز في البيوت كما كان أهل المدينة على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فانه لم يكن عندهم من يطعمهم ويخبزهم ولا من يبيع
طعامنا ولا خبزنا بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم فسلم

يكونوا يحتاجون الى التسمير وكان من قدم بالحلب باعه فيشتريه الناس من الجالبيين

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وقال « لا يحتكر الا خاطئ » رواه مسلم في صحيحه . وما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قفيز الطحان فحديث ضعيف بل باطل فان المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز لعدم حاجتهم الى ذلك كما أن المسلمين لما فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفارا لان المسلمين كانوا مشغولين بالجهاد ولهذا لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر أعطاها لليهود يعمالونها فلاحا لعجز الصحابة عن فلاحها لان ذلك يحتاج الى سكناها وكان الذين فتحوها أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة وكانوا نحو الف وأربعمائة وانضم اليهم أهل سفينة جعفر فهو لأهلهم الذين قسم النبي صلى الله عليه وسلم بينهم أرض خيبر فلو أقام طائفة من هؤلاء فيها لفلاحها تعطلت مصالح الدين التي لا يقوم بها غيرهم فلما كان في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفتحت البلاد وكثر المسلمون استغنوا عن اليهود فأجلوهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال « نقرم فيها ماشئنا » وفي رواية « ما أقرم الله » وأمر بأجلائهم منها عند موته صلى الله عليه وسلم فقال « اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب »

ولهذا ذهب طائفة من العلماء كمحمد بن جرير الطبري الى ان الكفار لا يقرون في بلاد المسلمين بالجزية الا اذا كان المسلمون محتاجين اليهم فاذا استغنوا عنهم أجلوهم كاهل خيبر . وفي هذه المسألة نزاع ليس هذا موضعه والمقصود هنا ان الناس اذا احتاجوا الى الطحانيين والخبازين فهذا على

وجهمين . أحدهما أن يحتاجوا الى صناعتهم كالذين يطحنون ويخبزون لاهل البيوت فهؤلاء يستحقون الاجرة وليس لهم عند الحاجة اليهم ان يطالبوا الا باجرة المثل كغيرهم من الصناع . والثاني ان يحتاجوا الى الصنعة والبيع فيحتاجوا الى من يشتري الحنطة ويطحنها والى من يخبزها ويبيعها خبزا لحاجة الناس الى شراء الخبز من الاسواق فهؤلاء لو مكنوا ان يشتروا حنطة الناس المجلوبة ويبيعوها الدقيق والخبز بما شاؤوا مع حاجة الناس الى تلك الحنطة لكان ذلك ضررا عظيما فان هؤلاء تجار تجب عليهم زكاة التجارة عند الأئمة الاربعة وجمهور علماء المسلمين كما يجب على كل من اشترى شيئا يقصد أن يبيعه بربح سواء عمل فيه عملا أو لم يعمل وسواء اشترى طاماما أو شيئا أو حيوانا . وسواء كان مسافرا ينقل ذلك من بلد الى بلد أو كان متربصا يحبسها في وقت الشاق أو كان مسديرا يبيع دائما ويشترى كأهل الحوانيت فهؤلاء كلهم تجب عليهم زكاة التجارة

واذا وجب عليهم أن يبيعوها الدقيق والخبز لحاجة الناس الى ذلك ألزموا كما تقدم أو دخاوا طوعا فيما يحتاج اليه الناس من غير الزام لواحد منهم بعينه فعلى التقديرين يسهر عليهم الدقيق والحنطة فلا يبيعوا الحنطة والدقيق الا بشمن المثل ولا الخبز الا بشمن المثل بحيث يربحون الربح بالمعروف من غير اضرار بهم ولا بالناس

وقد تنازع العلماء في التسمير في مسألتين

احدهما اذا كان للناس سهر غال فاراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك فانه يمنع منه في السوق في مذهب مالك . وهل يمنع من النقصان على قولين لهم . وأما الشافعي وأصحاب أحمد كابي حفص المكي والشافعي ابى يعلى

والشريف ابى جعفر وابى الخطاب وابن عقيل وغيرهم فنفوا من ذلك
واجتج مالك بما رواه في موطنه عن يونس بن سيف عن سعيد بن
المسيب ان عمر بن الخطاب صرح بخطاب بن ابى بلتعقة وهو يبيع زببالة بالسوق
فقال له عمر إما أن تزيد في السمير وإما أن ترفع من سوقنا

وأجاب الشافعي وموافقه بما رواه فقال « حدثنا الدراوردي عن داود
ابن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر أنه صرح بخطاب بسوق المصل
وبني يديه شرارتان فيهما زبيب فسأله عن سميرها فسمير له مدين لكل درهم
فقال له عمر قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زبباً وهم يمتدرون
سميرك فإما أن ترفع السمير وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت
فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال ان الذي قلت لك
ليس بمعرفة مني ولا قضاء انما هو شيء أردت به الخير لاهل البلد فحيث
شئت فبيع وكيف شئت فبيع » قال الشافعي وهذا الحديث مقتضاه ليس
بخلاف ما رواه مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه عنه من رواه
وهذا أتى باول الحديث وآخره وبه أقول لان الناس مسيطون على أموالهم
ليس لاحد ان يأخذها أو شيئاً منها بغير طيب أنفسهم الا في المواضع التي تلتزمهم
وهذا ليس منها

قلت وعلى قول مالك قال أبو الوليد الباجي الذي يؤسر من حط عنه
ان يلحق به هو السمير الذي عليه جمهور الناس فإذا انفرد منهم الواحد
والعدد اليسير بخط السمير أمروا باللاحاق بسمير الجمهور لان المراعى حال الجمهور
وبه تقوم المبيعات

وروى ابن القاسم عن مالك لا يقيم الناس الحصة قال وعندى أنه يجب

أن ينظر في ذلك إلى قدر الاسواق وهل يقيم من زاد في السوق أي في قدر المبيع بالدرهم مثلاً كما يقيم من نقص منه

قال أبو الحسن بن القصار المالكي اختلاف أصحابنا في قول مالك ولكن من حط سراً فقال البغداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية . وقال قوم من المصريين أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة

قال وعندى ان الامرين جميعاً ممنوعان لان من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة أفسد على أهل السوق بينهم فربما أدى إلى الشغب والخصومة ففي منع الجميع مصلحة

قال أبو الوليد ولا خلاف ان ذلك حكم أهل السوق . وأما الجالب ففي كتاب محمد لا يمنع الجالب ان يبيع في السوق دون الناس

وقال ابن حبيب ما عدا القمح والشعير الا بسم الناس والارفعوا قال وأما الجالب القمح والشعير فيبيع كيف شاء الا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق ان ارخص بعضهم تركوا وان كثر المرخص قيل لمن بقي اما ان تبيعوا كبهم واما أن ترفعوا

قال ابن حبيب وهذا في المكيل والموزون مأكولاً أو غير مأكول دون ما لا يكال ولا يوزن لان غيره لا يمكن تسميره لعدم التماثل فيه

قال أبو الوليد يريد اذا كان المكيل والموزون متساوياً فاذا اختلف لم يؤمر بائع الجيد أن يبيعه بسعر الدون

فان والمسألة الثانية التي تنازع فيها العلماء في التسمير أن لا يجد لاهل السوق حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب فهذا منع منه جمهور العلماء حتى يالك نفسه في المشهور عنه . ونقل المنع أيضاً عن ابن عمر وسالم

والقاسم بن محمد

وذكر أبو الوليد عن سعيد بن المسيب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعن
يحيى بن سعيد أنهم أرخصوا فيه ولم يذكر القاضهم

وروي أشهب عن مالك وصاحب السوق يسمر على الجزارين لحم الضأن
ثلاث رطل ولحم الأبل نصف رطل والاخرجوا من السوق قال اذا سمر عليهم
قدر ما يري من شرائهم فلا بأس به ولكن أخاف ان يقوموا من السوق
واحتج أصحاب هذا القول بان هذا مصلحة للناس بالمنع من اغلاء السمر
عليهم والافساد عليهم . قالوا ولا يجبر الناس على البيع انما يمتنعون من البيع
بغير السمر الذي يحذره ولي الأمر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع
والمشتري ولا يمنع البائع ربحا ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس

وأما الجمهور فاحتجوا بما تقدم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
وقد رواه أيضاً أبو داود وغيره من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن
أبي هريرة انه قال « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول
الله سمر لنا فقال بل أدعو الله ثم جاء رجلاً فقال يا رسول الله سمر لنا
فقال بل الله يرفع ويخفض واني لأرجو أن التي الله وليست لاحد عندي مظلمة »
قالوا ولان إجبار الناس على بيع لا يجب أو منعهم مما يباح شرعاً ظلم

لهم والظلم حرام

وأما صفة ذلك عند من جوزوه فقال ابن حبيب يابني للإمام أن يجمع
وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم
كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم الى ما فيه لهم وللعامة سداد حتي يرضوا
ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضى قال وعلى هذا اجازته من أجازته

قال ابو الوليد ووجه ذلك انه بهذا يتوصل الى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه اجحاف بالناس واذا سمر عليهم من غير رضي بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك الى فساد الاسمار واخفاء الاقوات واتلاف أموال الناس

قلت فهذا الذي تنازع فيه العلماء . وأما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤصرون بالواجب ويماقبون على تركه وكذلك من وجب عليه ان يبيع بثلث فامتنع أن يبيع الا بأكثر منه فهنا يؤصر بما يجب عليه ويعاقب على تركه بلا ريب

ومن منع التسمير مطلقا محتجا بقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله هو المسعر القابض الباسط واني لا رجو أن اتقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال » فقد غلط فان هذه قضية معينة ليست لفظا عاما وليس فيها أن أحدا امتنع من بيع يجب عليه أو عمل يجب عليه أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل

ومعلوم أن الشيء اذا رغب الناس في الزيادة فيه فاذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسمر عليهم والمدينة كما ذكرنا انما كان الطعام الذي يباع فيها غالباً من الجلب وقد يباع فيها شيء يزرع فيها وانما كان يزرع فيها التسمير فلم يكن البائعون ولا المشترون ناسا معينين ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس الى عينه أو الى ماله ليجبر على عمل أو على بيع بل المسلمون كلهم من جنس واحد كلهم يجاهد في سبيل الله ولم يكن من المسلمين البائعين القادرين على الجهاد الا من يخرج في الغزو وكل منهم يغزو بنفسه وماله أو بما يعطاه من الصدقات أو الفيء أو

ما يجزده به غيره وكان إكراه البائسين على أن لا يبيعوا سلعهم الا بشئ
ممن اكراهها بغير حق . واذا لم يكن يجوز اكراههم على أصل البيع فاكراههم
على تقدير الثمن كذلك لا يجوز

وأما من تعين عليه أن يبيع فكالذي كان النبي صلى الله عليه وسلم قد رآه الثمن
الذي يبيع به ويسعر عليه كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال « من أعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه
قيمة عدل لا وكس ولا شطاط فاعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد »
فهذا لما وجب عليه ان يملك شريكه عتق نصيبه الذي لم يعتقه ليكمل الحرية
في العبد فقدر عوضه بان يقوم جميع العبد قيمة عدل لا وكس ولا شطاط ويعطى
قسمة من القيمة فان حق الشريك في نصف القيمة لا في قيمة النصف عند
جواهر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد

ولهذا قال هؤلاء كل ما لا يمكن قسمة فانه يباع ويقسم ثمنه اذا طلب
أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع

وحكي بعض المالكية ذلك اجماعا لان حق الشريك في نصف القيمة

كما دل عليه هذا الحديث الصحيح ولا يمكن اعطاؤه ذلك الا ببيع الجميع
فاذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء من ملك مالكه بهوض المثل
لحاجة الشريك الى اعتاق ذلك وليس للمالك المطالبة بالزيادة على نصف
القيمة فكيف بمن كانت حاجته أعظم من الحاجة الى اعتاق ذلك النصيب مثل
حاجة المضطر الى الطعام واللباس وغير ذلك

وهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع بقيمة المثل
هو حقيقة التمسير

وكذلك يجوز للشريك أن يستزع النصف المشفوع من يد المشتري
بمثل الثمن الذي اشتراه به لا زيادة للتخلص من ضرر المشاركة والمقاسمة
وهذا ثابت بالسنة المستفيضة وإجماع العلماء وهذا الزام له بأن يعطيه
ذلك الثمن لا زيادة لا تمصيل مصلحة التكامل إلا أن يكون بما هو
أعظم من ذلك ولم يكن له أن يبيعه للشريك بما شاء بل ليس له أن يطلب من
الشريك زيادة على الثمن الذي حصل له به

وهذا في الحقيقة من نوع التولية فإن التولية أن يعطي المشتري السائمة
لغيره بمثل الثمن الذي اشتراها به . وهذا يبلغ من البيع بشئ المثل ومع هذا
فلا يجبر المشتري على أن يبيعه لأجنبي غير الشريك إلا بما شاء إذا لا حاجة
بذلك إلى شراءه كحاجة الشريك

فأما إذا قدر أن قوما اضطروا إلى سكنى في بيت إنسان إذا لم يجدوا
مكانا يأوون إليه إلا ذلك البيت فعليه أن يسكنهم . وكذلك لو احتاجوا إلى أن
يميرهم ثيابا يستدفئون بها من البرد أو إلى آلات يطبخون بها أو يبنون أو يستقون
يبدل هذا مجانا وإذا احتاجوا إلى أن يميرهم دوا يستقون به أو قدرا يطبخون
فيها أو فاسا يحفرون به فهل عليه بذله باجرة المثل لا زيادة فيه قولان للعلماء في
مذهب أحمد وغيره

والصحيح وجوب بذل ذلك مجانا إذا كان صاحبها مستغنيا عن تلك المنفعة
وعوضها كما دل عليه الكتاب والسنة

قال الله تعالى « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم
يرأون ويمنون الماعون »

وفي السنن عن ابن مسعود قال كنا نهد الماعون عارية لا نلو والقادر الناس

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما ذكر الخيل قال « هي لرجل اجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر . فاما الذي هي له اجر فرجل ربطها تغنيا وتمغفا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها »

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من حق الابل اعارة دلوها واضراب خيلها »

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه نهى عن عسيب القهقل . وفي الصحيحين عنه انه قال « لا يضمن جار جاره ان يبرز خشبة في جداره »

وايجاب بذل هذه المنفعة مذهب أحمد وغيره . ولو احتاج الى إجراؤه ماء في أرض غيره من غير ضرر بصاحب الأرض فهل يجبر على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد

والاخبار بذلك مأثورة عن عمر بن الخطاب قال للممنوع والله لنجرينها ولو على بطناك . ومذهب غير واحد من الصحابة والتابعين ان زكاة الحلي عاريت وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وغيره

والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها ما هو حق المال كما ذكره في الخيل والابل وعارية الحلي . ومنها ما يجب لحاجة الناس . وأيضاً فان بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم المسلم وافتاء الناس وأداء الشهادة والحكم بينهم والاصر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وغير ذلك من منافع الابدان فلا يمتنع وجوب بذل منافع الاموال للمحتاج وقد قال تعالى « ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا » وقال « ولا يأب كاتب ان يكتب كما علمه الله »

ولانفقهاء في أخذ الجمل على الشهادة أربعة أقوال هي أربعة أوجه في مذهب أحمد وغيره . احدها انه لا يجوز مطلقاً . والثاني لا يجوز الا عند

الحاجة . والثالث يجوز الا ان يمين عليه . والرابع يجوز فان أخذ أجراً عند العمل لم يأخذ عند الاداء . وهذه المسائل لبسطها مواضع آخر والمقصود هنا انه اذا كانت السنة قد مضت في مواضع بان على المالك ان يبيع ماله بثلثين مقدراً اما بثلثين المثل واما بالثلث الذي اشتراه به لم يحرم مطلقاً تقدير الثمن

ثم ان ما قدر به النبي صلى الله عليه وسلم في شراء نصيب شريك الممتق هو لاجل تكميل الحرية وذلك حق الله . وما احتاج اليه الناس حاجه عامة فالحق فيه لله

ولهذا يجعل العلماء هذه حقوقاً لله تعالى وحدوداً لله بخلاف حقوق آدميين وحدودهم وذلك مثل حقوق المساجد ومال الفيء والصدقات والوقف على أهل الحاجات والمنافع العامة ونحو ذلك . ومثل حد المحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر فان الذي يقتل شخصاً لاجل المال يقتل حتماً باتفاق العلماء وليس لورثة المقتول العفو عنه بخلاف من يقتل شخصاً لغرض خاص مثل خصومة بينهما فان هذا حق لا ولياء المقتول ان أحبوا قتلوا وان أحبوا عفوا باتفاق المسلمين وحاجة المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بثلثين المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية . لكن تكميل الحرية وجب على الشريك الممتق فلو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر ما شاء وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام والشراب لانفسهم فلو مكن من يحتاج الى سلعته ان لا يبيع الا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم ولهذا قال الفقهاء اذا اضطر الانسان الى طعام الفسیر كان عليه بذله له

بشئ المثل فيجب الفرق بين من عليه أن يبيع وبين من ليس عليه أن يبيع
وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتهديرها هو الشافعي ومع هذا فإنه
يوجب على من اضطر الانسان الى طعامه أن يعطيه بشئ المثل وتنازع أصحابه
في جواز التسمير للناس اذا كان بالناس حاجة ولهم فيه وجهان

وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسمر على الناس الا اذا
تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع الي القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل عن
قوته وقوت أهله على اعتبار السمر في ذلك فنهأ عن الاحتكار فان رفع
التاجر فيه اليه ثانياً حبسه وعزروه على مقتضى رأيه زجراً له أو دفعاً للضرر عن
الناس فان كان أرباب الطعام يتعمدون ويتجاوزون القيمة تمديداً فاحشاً وعجز
القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسمير سمر حينئذ بمشورة أهل
الرأي والبصيرة . واذا تمدي أحد بهد ما فعل ذلك أجبره القاضي

وهذا على قول أبي حنيفة ظاهر حيث لا يري الحجير على السر وكذا
عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد الا أن يكون الحجير على قوم معينين ومن
باع منهم بما قدره الامام صحح لانه غير مكره عليه
وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه . قيل هو الاختلاف
المعروف في مال المديون . وقيل يبيع ههنا بالاتفاق لان أبا حنيفة يري
الحجير لدفع الضرر العام

والسمر لما غلا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسمير
فامتنع لم يذكر أنه كان هناك من عنده طعام امتنع من بيعه بل عامة من
كانوا يبيعون الطعام انما هم جالبون يبيعونه اذا هبوا السوق لكن نهى
النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد نهأ أن يكون له سمساراً وقال

«دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»

وهذا ثابت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فنهى
الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب للسعة لأنه إذا توكل له مع خبرته
بحاجة الناس إليه أغلا الثمن على المشتري فنهى عن التوكل له مع أن جنس
الوكالة مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وهذا أيضا ثابت في
الصحيح من غير وجه وجعل للبائع إذا هبط إلى السوق الخيار

ولهذا كان أكثر الفقهاء على أنه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع
بدون ثمن المثل وغبنه . فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم الخيار لهذا البائع

وهل هذا الخيار فيه ثابت مطلقا أو إذا غبن قولان للعلماء هما روايتان
عن أحمد . أظهرهما أنه إنما يثبت له الخيار إذا غبن . والثاني يثبت له الخيار مطلقا
وهو ظاهر مذهب الشافعي

وقال طائفة بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري إذا تلقاه
المتلقي فاشتراه ثم باعه

وفي الجملة فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذي
جنسه خلال حتى يعلم البائع بالسعر وهو ثمن المثل ويعلم المشتري بالسعة

وصاحب القياس الفاسد يقول للمشتري أن يشتري حيث شاء وقد
اشتري من البائع كما يقول وللبادي أن يوكل الحاضر . ولكن الشارع رأى
المصلحة العامة فإن الجالب إذا لم يعرف السعر كان جاهلا بثمن المثل فيكون
المشتري غاررا له

ولهذا أطلق مالك وأحمد بذلك كل مستترسل . والمشتري من الذي

لا يما كس والجاهل بقيمة المبيع فانه بمنزلة الجاهل بالجاهل بالسعر
فتبين انه يجب على الانسان أن لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف
وهو ثمن المثل وان لم يكن هؤلاء محتاجين الى الابتاع من ذلك البائع لكن
لكونهم جاهلين بالقيمة أو مسلمين الى البائع غير مأكسين له والبيع يعتبر
فيه الرضى والرضى يتبع العلم ومن لم يعلم انه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى فاذا
علم انه غبن ورضى فلا بأس بذلك واذا لم يرض بشئ المثل لم يلتفت الى سخطه
ولهذا أثبت الشارع الخيار لمن لم يعلم بالعيب أو التدليس فان الاصل
في البيع الصحة وان يكون الباطن كالظاهر فاذا اشترى على ذلك فما عرف
رضاه الا بذلك . فاذا تبين ان في السلعة غشا أو عيبا فهو كما لو وصفها بصفة
وتبينت بخلافها فقد يرضى وقد لا يرضى فان رضى والا فله فسخ البيع
وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كذبا
وكتما محقت بركة بيعهما »

« وفي السنن ان رجلا كانت له شجرة في أرض غيره وكانت صاحب
الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم
فأمره أن يقبل منه بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الأرض
في قلعها وقال لصاحب الشجرة انما انت مضار » فهنا أوجب عليه اذا لم يتبرع
بها أن يبيعها فدل على وجوب البيع عند حاجة المشتري وأن حاجة هذا من
حاجة عموم الناس الى الطعام

ونظير هؤلاء الذين يتجرون في الطعام بالطحن والخبز . ونظير هؤلاء
صاحب الخان والقيسارية والحمام اذا احتاج الناس الى الانتفاع بذلك وهو انما

ضمها ليتجر فيها فلو امتنع من ادخال الناس الا بما شاء وهم محتاجون لم يمكن
 من ذلك والزم ببذل ذلك باجرة المثل كما يلزم الذي يشتري الخنطة ويطحنها
 ليتجر فيها والذي يشتري الدقيق ويخبزه ليتجر فيه مع حاجة الناس الى ما عنده
 بل الزامه ببيع ذلك بثمان المثل أولى وأحرى . بل اذا امتنع من صنعة
 الخبز والطحن حتى يتضرر الناس بذلك ألزم بصنعتها كما تقدم
 واذا كانت حاجة الناس تندفع اذا عماوا ما يكفي الناس بحيث يشتري
 اذ ذاك بالثمن المعروف لم يحتج الى تسعير واما اذا كانت حاجة الناس لا تندفع
 الا بالتسعير العادل سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط.

فصل

فاما الغش والتدليس في الديانات فمثل البدع المخالفة للكتاب والسنة
 واجماع سلف الامة من الاقوال والافعال . مثل اظهار المسكاة والتصدية في
 مساجد المسلمين . ومثل سب جمهور الصحابة وجمهور المسلمين أو سب أئمة
 المسلمين « مشايخهم وولاة أمورهم المشهورين عند عموم الامة بالخير . ومثل
 التكذيب باحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي تلقاها أهل العلم بالقبول
 ومثل رواية الاحاديث الموضوعة المفتراة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومثل الغاو في الدين بان ينزل البشر منزلة الاله ومثل تجويز الخروج عن شريعة
 النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل الاحاد في اسماء الله وآياته وتحريف السكام
 عن مواضعه والتكذيب بقدر الله ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره .
 ومثل اظهار الخزعبلات السحرية والشعوذة الطبيعية وغيرها التي يضاهي بها
 ما للانبياء والاولياء من المعجزات والكرامات ليصد بها عن سبيل أو يظن

بها الخير فيمن ليس من أهله

وهذا باب واسع يطول وصفه فن ظهر منه شيء من هذه المنكرات
وجب منعه من ذلك وعقوبته عليها اذا لم يتب حتى قدر عليه بحسب ما جاءت
به الشريعة من قتل أو جلد أو غير ذلك، وأما المحتسب فعليه ان يميز من اظهر
ذلك قولاً أو فعلاً . ويمنع من الاجتماع في مظان التهم فالعقوبة لا تكون الا
على ذنب ثابت

وأما المنع والاحتراز فيكون مع التهمة كما منع عمر بن الخطاب رضى الله
عنه أن يجتمع الصبيان بمن كان يتهم بالفاحشة وهذا مثل الاحتراز عن قبول
شهادة المتهم بالكذب وأثمان المتهم بالحيانة وماملة المتهم بالمطل

﴿ فصل ﴾

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية فان الله
بزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن
واقامة الحدود واجبة على ولاة الامور . وذلك يحصل بالعقوبة على
ترك الواجبات وفعل المحرمات

فمنها عقوبات مقسدة مثل جلد المفترى ثمانين وقطع السارق . ومنها
عقوبات غير مقسدة قد تسمى التعزير ويختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر
الذنوب وصغرها وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته
والتعزير أجناس فنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام ومنه ما يكون
بالحبس . ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن . ومنه ما يكوب بالضرب
فان كان ذلك لترك واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك اداء

الحقوق الواجبة مثل ترك وفاء الدين مع القدرة عليه أو على ترك رد المنسوب
أو أداء الأمانة إلى أهلها فإنه يضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي الواجب. ويفرق
الضرب عليه يوما بعد يوم

وان كان الضرب على ذنب ماض جزاء بما كسبت ونكالا من الله له
ولغيره فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقط. وليس لأقله حد

وأما أكثر التمييز ففيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. أحدها عشر
جلدات. والثاني دون أقل الحدود أمانسة وثلاثون سوطا وأمانسة وسبعون
سوطا. وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد. والثالث
أنه لا يتقدر بذلك وهو قول أصحاب مالك وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد
وهو إحدى الروايتين عنه لكن إن كان التمييز فيما فيه مقدر لم يبلغ به ذلك
المقدر مثل التمييز على سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع والتعزير على
المضغضة بالحجر لا يبلغ به حد الشرب والتعزير على القذف بغير الزنا
لا يبلغ به الحد

وهذا القول أعدل الأقوال وعليه دلت سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسنة خلفائه الراشدين فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بضرب
الذي أحلت له امرأته جاريها مائة ودراعتة الجلد بالشبهة. وأمر أبو بكر وعمر
بضرب رجل وامرأة وجدا في لحاف واحد مائة مائة. وأمر عمر بضرب
الذي نقش على خاتمة واخذ من بيت المال مائة ثم ضرب به في اليوم الثاني مائة
ثم ضرب به في اليوم الثالث مائة. وضرب صبيغ بن عسل لما رأي من بدعته
ضربا كثيرا لم يعد

ومن لم ينه ففساده في الأرض إلا بالقتل قتل مثل المفرق بجماعة المسلمين

والداعي الى البدع في الدين قال تعالى « من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا »
وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا بويح الخليفةين قافتلوا الآخر منهما » وقال « من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد ان يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان »

وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل رجل تعد عليه الكذب وسأله ابن الديلمي عن لم ينته عن شرب الخمر فقال « من لم ينته عنها فافتلوه » فلهذا ذهب مالك وطائفة من أصحاب أحمد الى جواز قتل الجاسوس

وذهب مالك ومن وافقه من أصحاب الشافعي الى قتل الداعية الى البدع وليست هذه القاعدة المختصرة موضع ذلك فان المحتسب ليس له القتل والقطع

ومن أنواع التعزير النفي والتغريب كما كان عمر بن الخطاب يعزr بالنفي في شرب الخمر الى خير وكما نفي صبيح بن عسل الى البصرة وأخرج نصر بن حجاج الى البصرة لما افتتن به النساء

فصل في

والتعزير بالعقوبات المالية مشروع أيضا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك في المشهور عنه ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه وفي مواضع فيها نزاع عنه والشافعي في قول وان تنازعوا في تفصيل ذلك كما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل إباحته سائب الذي يصطاده في حرم المدينة لمن وجدته . ومثل أمره بكسر دنان الخمر وشق ظروفه . ومثل

أمره عبد الله بن عمر بحرق الثوبين المعصفرين وقال له أغسلهما قال لا بل
أحرقهما وأمره لهما يوم خيبر بكسر الاوعية التي فيها لحوم الجمر ثم لما
استأذنه في الراقية اذن فانه لما رأي القدور تفور بلحم الجمر أمر بكسرها
واراقة ما فيها فقالوا أفلا نريقها وانفسلها فقال افساوا فدل ذلك على جواز
الامرين لان العقوبة بذلك لم تكن واجبة . ومثل هدمه لمسجد الضرار .
ومثل تحريق موسى للعجل المتخذ لها . ومثل تضعيفه صلى الله عليه وسلم
الغرم على من سرق من غير حرز . ومثل ماروي من احراق متاع الغال
ومن حرمان القاتل سلبه لما اعتدي على الامير . ومثل أمر عمر بن الخطاب
وعلى بن أبي طالب بتحريق المكان الذي يباع فيه الخمر . ومثل أخذ شطار
مال مانع الزكاة . ومثل تحريق عثمان بن عفان المصاحف الخالصة للامام
وتحريق عمر بن الخطاب لكتب الاوائل وأمره بتحريق قصر سعد بن أبي
وقاص الذي بناه لما أراد أن يحتجب عن الناس فأرسل محمد بن مسلمة وأمره
أن يحرقه عليه فذهب خرقه عليه

وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك ونظائر هذا

متعددة

ومن قال ان العقوبات المالية منسوخة وأطاق ذلك عن أصحاب مالك
وأحمد فقد غلط على مذهبهما . ومن قاله مطلقا من أي مذهب كان فقد قال
قولا بلا دليل

ولم يبيح عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قط يقتضي أنه حرم جميع
العقوبات المالية بل أخذ الخلفاء الراشدين وأكابر أصحابه بذلك بعد موته
دليل على ان ذلك محكم غير منسوخ

وعامة هذه الصور منصوبة عن أحمد ومالك وأصحابه وبعضها قول
عند الشافعي باعتبار ما بلغه من الحديث

ومذهب مالك وأحمد وغيرهما أن العقوبات المالية كالبدنية تنقسم إلى
ما يوافق الشرع وإلى ما يخالفه وليست العقوبة المالية منسوخة عندهما .
والمدعون للنسخ ليس معهم حجة بالنسخ لأن كتاب ولا سنة وهذا شأن
كثير ممن يخالف النصوص الصحيحة والسنة الثابتة بلا حجة الا مجرد دعوي
النسخ وإذا طول بالنسخ لم يكن معه حجة الا أن مذهب طائفته ترك
العمل ببعض النصوص أو توهمه أن ترك العمل بها إجماع والاجماع دليل
على النسخ

ولا ريب أنه إذا ثبت الاجماع كان ذلك دليلا على أنه منسوخ فإن الامة
لا تجتمع على ضلالة ولكن لا يعرف إجماع على ترك نص الا وقد عرف
النص الناسخ له

ولهذا كان أكثر من يدعي نسخ النصوص بما يدعيه من الاجماع إذا
حقق الأمر عليه لم يكن الاجماع الذي ادعاه صحيحا بل غاية أنه لم يعرف
فيه نزاع

ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول أصحابه ولكن هو
نفسه لم يعرف أقوال العلماء

وأیضا فان واجبات الشريعة التي هي حق لله ثلاثة أقسام . عبادات
كالصلاة والزكاة والصيام . وعقوبات اما متدرة واما مفوضة . وكفارات .
وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم إلى بدني وإلى مالي وإلى مركب منها
فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام . والمالية كالزكاة . والمركبة كالحج .

والكفارات المالية كالإطعام . والبدنية كالصيام . والمركبة كاللهدي بذبح .
والمقوبات البدنية كالقتل والقطع . والمالية كاتلاف أوعية الخمر . والمركبة
كجلد السارق من غير حرز وتضعيف النعم عليه وكقتل الكفار وأخذ أموالهم
وكما أن العقوبات البدنية تارة تكون جزاء على ماضي كقطع السارق وتارة
تكون دفعا عن المستقبل كقتل القاتل فكذلك المالية فإن منها ما هو من
باب إزالة المنكر

وهي تنقسم كالبدنية إلى اتلاف وإلى تدمير . وإلى تملك النير
فالاول المنكرات من الأعيان والصفات يجوز اتلاف عملها تبعاً لها مثل الأصنام
المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكورة جاز اتلاف مادتها فإذا كانت
حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيها وتخريقها . وكذلك آلات الملاحى
مثل الطنبور يجوز اتلافها عند أكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين
عن أحمد . ومثل ذلك أوعية الخمر يجوز تكسيها وتخريقها . والخانوت
الذي يباع فيه الخمر يجوز تخريقه

وقد نص أحمد على ذلك هو وغيره من المالكية وغيرهم واتبعوا ما ثبت
عن عمر بن الخطاب أنه أمر بتخريق خانوت كان يباع فيها الخمر لرويشد الثقفي
وقال إنما أنت فويسق لارويشد . وكذلك أمير المؤمنين على بن أبي طالب
أمر بتخريق قرية كان يباع فيها الخمر رواد أبو عبيدة وغيره وذلك لأن مكان
البيع مثل الأوعية وهذا أيضاً على المشهور في مذهب أحمد ومالك وغيرهما
ومما يشبه ذلك ما فعله عمر بن الخطاب حيث رأى رجلاً قد شاب البن
بالماء للبيع فأراقه عليه . وهذا ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وبذلك أفتى طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الأصل . وذلك لما روي

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشاب اللبن بالماء للبيع وذلك بخلاف شوبه للشرب لأنه إذا خلط لم يعرف المشتري مقدار اللبن من الماء فأتلفه عمر

ونظيره ماأفتي به طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الأصل في جواز اتلاف المغشوشات في الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجا رديئا أنه يجوز تمزيقها وتحريقها

ولذلك لما رأى عمر بن الخطاب على ابن الزبير ثوبا من حرير مزقه عليه فقال الزبير أفزعت الصبي فقال لا تكسوهم الحرير وكذلك تحريق عبد الله بن عمر لثوبه المعصفر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كما يتلف من البدن المحل الذي قامت به المعصية فتقطع بد السارق وتقطع رجل المحارب ويده .

وكذلك الذي قام به المنكر في اتلافه نهى عن العود الى ذلك المنكر وليس اتلاف ذلك واجبا على الاطلاق بل اذا لم يكن في المحل مفسد جاز ابتاؤه أيضا إما لله وإما أن يتصدق به كماأفتي طائفة من العلماء على هذا الأصل أن الطعام المغشوش من الخبز والطبيخ والشواء كالخبز والطعام الذي لم ينضج وكالطعام المغشوش وهو الذي خلط بالردي وأظهر للمشتري أنه جيد ونحو ذلك يتصدق به على الفقراء فان ذلك من اتلافه

واذا كان عمر بن الخطاب قد اتلف اللبن الذي شيب للبيع فلا أن يجوز التصديق بذلك بطريق الاولى فإنه يحصل به عقوبة الناس وزجره عن العود ويكون انتفاع الفقراء بذلك انفع من اتلافه . وعمر أتلفه لأنه كان يعني الناس بالعطاء فكان الفقراء عنده في المدينة اما قليلا واما معدومين

ولهذا جوز طائفة من العلماء التصديق به وكرهوا اتلافه في المدونة
عن مالك بن أنس أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الأرض
أدبا لصاحبه وكره ذلك مالك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به وهل
يتصدق باليسير فيه قولان للعلماء. وقد روى أشهب عن مالك منع العقوبات
المالية وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال إنسان وإن قتل نفسه لكن الأول
أشهر عنه وقد استحسن أن يتصدق باللبن المغشوش وفي ذلك عقوبة الناس
باتلافه عليه ونفع المساكين باعطائهم إياه ولا يهراق. قيل لمالك قال لعفران
والمسك أترأه مثله قال ما أشبهه بذلك إذا كان هو غشه فهو كاللبن. قال ابن
القاسم عذابي الشيء الخفيف منه فما إذا كثر منه فلا أرى ذلك وعلى
صاحبه العقوبة لانه يذهب في ذلك أموال عظام يريد في الصدقة بكثيره
قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك كان ذلك يسيرا أو كثيرا
لانه ساوي في ذلك بين الزعفران واللبن والمسك قليله وكثيره
وغالقه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيرا وذلك
إذا كان هو الذي غشه وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يغشه
هو وإنما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف في أنه لا يتصدق بشيء
من ذلك

ومن أفتي بجواز اتلاف المغشوش من الثياب ابن القطان قال في
الملاحف الرديئة النسيج تحرق بالنار.

وأفتى ابن عتاب فيها بالتصدق وقال تقطع خرقا وتعطى للمساكين إذا
تقدم إلى مستعملها فلم يذهبوا وكذلك أفتى باعطاء الخبز المغشوش للمساكين
فانكر عليه ابن القطان وقال لا يحل هذا في مال امرئ مسلم إلا باذنه

قال القاضي أبو الأصبغ وهذا اضطراب في جوابه وتناقض في قوله لأن
جوابه في الملاحف باحراقها بالنار أشد من إعطاء هذا الخبز للمساكين وابن
عتاب أضبط في أصله في ذلك وأتبع لقوله

وإذا لم ير ولي الأمر عقوبة الناس بالصدقة أو الاتلاف فلا بد أن يمنع
وصول الضرر إلى الناس بذلك الغش إما بإزالة الغش وإما ببيع المنشوش ممن
يعلم أنه منشوش ولا يغشه على غيره

قال عبد الملك بن حبيب قلت لمطرف وابن الماجشون لما نهينا عن
التصدق بالمنشوش لرواية أشهب فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو
نقص من الوزن قالوا يمايب بالضرب والحبس والإخراج من السوق وما
كثر من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا يهيب .
قال عبد الملك بن حبيب ولا يردده الإمام إليه ولا يؤمن بيمينه عليه من يأمن أن
يفش به ويكسر الخبز إذا كثر ويسلمه لصاحبه ويباع عليه العسل والسمن
واللبن الذي يغشه ممن يأكله ويبين له غشه هكذا العمل فيما غش من التجارات
قال وهو إيضاح من استوضحته ذلك من أصحاب مالك وغيرهم

فصل

وأما التنبير فمثل ما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس فإذا
كانت الدراهم أو الدنانير الجائزة فيها بأس كسرت ومثل تغيير الصورة المجسمة
وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة مثل ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « أتاني جبريل فقال اني أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل

عليك البيت الا أنه كان في البيت تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه
تمثيل وكان في البيت كلب فأمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير
كهية الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجمل في وسادتين متبذرتين يوطآن وأمر
بالكلب يخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا الكلب جرو كان
للحسن والحسين تحت نضيد لهم « رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي
وصححه وكل ما كان من العين أو التأليف المحرم فازالته وتغييره متفق عليها بين
المسلمين مثل اراقة خمر المسلم وتفكيك آلات الملاحية وتغيير الصور المصورة
وانما تنازعوا في جواز اتلاف محلها تبعا للحال والصواب جوازه كما دل عليه
الكتاب والسنة واجماع السلف وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد وغيرها
والصواب أن كل مسكر من الطعام والشراب فهو حرام ويدخل في ذلك
البتع والمزر والحشيشة القنبية وغير ذلك

وأما التملك فمثل ما روي أبو داود وغيره من أهل السنن عن النبي
صلى الله عليه وسلم لم فيمن سرق من الثمر المملق قبل أن يؤويه الى الجرين ان
عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وفيمن سرق من المشاة قبل أن تؤوى
الى المراح أن عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وكذلك قضى عمر بن الخطاب في
الضالة المكتومة انه يضعف غرمها

وبذلك كله قال طائفة من العلماء مثل أحمد وغيره . وأضعف عمرو وغيره
الغرم في ناقة اعرابي أخذها مماليك جيعا فأضعف الغرم على سيدهم ودرا
عند القطع . وأضعف عثمان بن عفان في المسلم اذا قتل الذي عهدا انه يضعف
عليه الدية فتجب عليه الدية لان دية الذي نهى دية المسلم وأخذ بذلك
أحمد بن حنبل

فصل

الثواب والعقاب يكونان من جنس العمل في قدر الله وفي شرعه فان هذا من العدل الذي تقوم به السماء والارض كما قال الله تعالى « إن تبدوا خيرا أو تحفوه أو تغفوا عن سوء فإن الله كان عفوا قديرا » وقال « وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من لا يرحم لا يرحم » وقال « ان الله وتر يحب الوتر » وقال « ان الله جميل يحب الجمال » وقال « ان الله طيب لا يقبل الا طيبا » وقال « ان الله نظيف يحب النظافة » ولهذا قطع يد السارق وشرع قطع يد المحارب ورجله وشرع القصاص في الدماء والاموال والابشار

فاذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشرع بحسب الامكان . مثل ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شاهد الزور انه أمر براكبه دابة مقلوبا وتسويد وجهه فانه لما قلب الحديث قلب وجهه ولما سود وجهه بالكذب سود وجهه

وهذا قد ذكره في تميز شاهد الزور طائفة من العلماء من اصحاب

احمد وغيرهم

ولهذا قال الله تعالى « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا » وقال تعالى « ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك اتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى »

وفي الحديث « الجبارون والمتكبرون على صور الذر يطأهم الناس بأرجلهم »

فأنهم لما اذلو عباد الله اذ لهم الله لعباده كما ان من تواضع لله رفعه الله فجعل
العباد متواضعين له

والله تعالى يصلحنا وسائر اخواننا المؤمنين . ويوفقنا لما يحبه ويرضاه
من القول والعمل وسائر اخواننا المؤمنين . والحمد لله رب العالمين . وصلي الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

﴿ فصل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴾

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي انزل الله به كتابه وأرسل به
رسوله من الدين . فان رسالة الله اما اخبار واما انشاء

فالاخبار عن نفسه وعن خلقه مثل التوحيد والقصص الذي يندرج
فيه الوعد والوعيد والانشاء الامر والنهي والاباحة . وهذا كما ذكر في أن
« قل هو الله أحد » ثالث القرآن تتضمنها ثلث التوحيد اذ هو قصص
وتوحيد وأمر

وقوله سبحانه في صفة نبينا صلى الله عليه وسلم « يأمرهم بالمعروف وينهاهم
عن المنكر ويحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الجبائث » هو بيان لكمال رسالته
فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر الله على لسانه بكل معروف ونهي عن
كل منكر وأحل كل طيب وحرم كل خبيث

ولهذا روى عنه انه قال « انما بعثت لاتيهم مكارم الاخلاق » وقال في الحديث
المتفق عليه « مثلي ومثل الانبياء كمثل رجل سئل بني دارا فأثمها وأكلها الاموضع
لبنة فكان الناس يطيقون بها ويحبون من حسنها ويقولون لولا موضع اللبنة
فأنا تلك اللبنة » فيه كل دين الله المتضمن للامر بكل معروف والنهي عن كل

منكر واحلال كل طيب وتحريم كل خبيث
وأما من قبله من الرسل فقد كان يحرم على اممهم بعض الطيبات كما قال
« فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » وربما لم يحرم عليهم
جميع الحباث كما قال تعالى « كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل
على نفسه من قبل أن تنزل التوراة »

وتحريم الحباث يندرج في معنى النهي عن المنكر كما أن احلال الطيبات
يندرج في الامر بالمعروف لان تحريم الطيبات مما نهى الله عنه
وكذلك الامر بجميع المعروف والنهي عن كل منكر مما لم يتم الا للرسول الذي
تم الله به مكارم الاخلاق المندرجة في المعروف

وقد قال الله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام ديناً » فقد اكمل الله لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضي
لنا الاسلام ديناً

وكذلك وصف الامة بما وصف به فيها حيث قال « كنتم خير امة اخرجت
للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »

وقال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر » ولهذا قال أبو هريرة كنتم خير الناس
للناس تأتون بهم في الاقياد والسلاسل حتي تدخلوهم الجنة

فبين سبحانه أن هذه الامة خير الامم للناس فهم أنفعهم لهم واعظمهم
احساناً اليهم لانهم كلوا أمر الناس بالمعروف ونهيتهم عن المنكر من جهة
الصفة والقدر حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن المنكر لكل أحد واقاموا
ذلك بالجهاد في سبيل الله بأنفسهم واموالهم وهذا نال النفع للخلق

وسائر الامم لم يأمر وا كل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر ولا جاهدوا على ذلك بل منهم من لم يجاهد والذين جاهدوا كبنى اسرائيل فعامة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم كما يقاتل الصائل الظالم لا لدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر كما قال موسى لقومه « يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم ولا تردوا على أدباركم فتتقلبوا خاسرين قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا ان ندخلها حتي يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون » الى قوله « قالوا يا موسى انا ان ندخلها أبدا ماداموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون »

وقال تعالى « ألم تر الى الملا من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا » فمللوا القتال بانهم أخرجوا من ديارهم وأبنائهم ومع هذا فكانوا ناكثين عما أمروا به من ذلك . ولهذا لم تحمل لهم الغنائم ولم يكرنوا يطؤون بملك اليمين

ومعلوم ان أعظم الامم المؤمنين قبلنا بنو اسرائيل كما جاء في الحديث المتفق على صحته في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوم ما قال عرضت علي الامم فجعل يمر النبي ومعه الرجل والنبي معه الرجل والنبي معه الرهط والنبي ليس معه أحد ورأيت سوادا كثيرا سدا الافق فرجوت أن يكون أمتي فقليل هذا موسى وقومه ثم قيل لي انظر فرأيت سوادا كثيرا سدا الافق فقليل لي انظر هكذا وهكذا فرأيت سوادا كثيرا سدا الافق فقليل هؤلاء

أمتك ومع هؤلاء سبعةون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب فتفرق الناس ولم
يبين لهم فتداكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا أما نحن فولدنا في
الشرك ولكننا آمنا بالله ورسوله ولكن هؤلاء أبناؤنا فبلغ النبي صلى الله
عليه وسلم فقال هم الذين لا يتطيرون ولا يكتون ولا يسترقون وعلى ربهم
يتوكلون فقام عكاشة بن محصن فقال أمهم أنا يا رسول الله قال نعم فقام
آخر فقال أمهم أنا فقال سبقت بها عكاشة »

ولهذا كان إجماع هذه الامة حجة لان الله تعالى أخبر أنهم يأسرون بكل
معروف وينهون عن كل منكر . فلو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب
أو تحريم حلال أو إخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل لكانوا متصفين بالامر
بمنكر والنهي عن معروف من الكلام الطيب والعمل الصالح بل الآية تقتضي
أن ما لم تأمر به الامة فليس من المعروف وما لم تنه عنه فليس من المنكر
وإذا كانت أمرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن
تأمر كلها بمنكر أو تنهى كلها عن معروف .

والله تعالى كما أخبر بانها تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر فقد أوجب
ذلك على الكفاية منها بقوله « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون »

وإذا أخبر بوقوع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر منها لم يكن من
شرط ذلك أن يصل أمر الأمر والنهي منها إلى كل مكلف في العالم إذ ليس
هذا من شرط تبليغ الرسالة فكيف يشترط فيها هو من توابعها بل الشرط
أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك إليهم ثم إذا فرطوا فلم يسهوا في وصوله
إليهم مع قيام فاعله بما يجب عليه كان التفريط منهم لا منه

وكذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بميزته بل هو على الكفاية كما دل عليه القرآن

ولما كان الجهاد من تمام ذلك كان الجهاد أيضا كذلك فاذا لم يقم به من يقوم بواجبه أثم كل قادر بحسب قدرته اذ هو واجب على كل انسان بحسب قدرته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان »

واذا كان كذلك فمعلوم أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واتمامه بالجهاد هو من أعظم المعروف الذي أمرنا به . ولهذا قيل ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكرا

واذا كان هو من أعظم الواجبات والمستحبات فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصاحبة فيها راجعة على المفسدة اذ بهذا بعثت الرسل ونزلت الكتب والله لا يجب الفساد بل كل ما أمر الله به فهو صلاح . وقد اتفق الله على الصلاح والمصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات وذم المفسدين في غير موضع فحيث كانت مفسدة الامر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به وان كان قد ترك واجب وفعل محرم اذ المؤمن عليه ان يتقى الله في عبادته وليس عليه هدام

وهذا معنى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم »

والاهتداء انما يتم باداء الواجب فاذا قام المسلم بما يجب عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال الضلال . وذلك يكون تارة بالقلب وتارة باللسان وتارة باليد

فاما القلب فيجب بكل حال اذ لا ضرر في فعله ومن لم يفعله فليس هو
بمؤمن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « وذلك أدنى أو اضعف الايمان »
وقال « ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل »

وقيل لابن مسعود من ميت الاحياء فقال الذى لا يعرف معروف ولا
ينكر منكراً. وهذا هو المقتون الموصوف في حديث حذيفة بن اليمان

وهنا يلاحظ فريقان من الناس . فريق يترك ما يجب من الامر والنهي
تأويلا لهذه الآية كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه في خطبته انكم
تعدون هذه الآية « عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم » وانكم
تضعونها في غير موضعها وانى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ان
الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه »

والفريق الثاني من يريد ان يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقاً من
غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه
وما لا يقدر كما في حديث أبي ثعلبة الخشني سألت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال بل ائتمروا بالمعروف وانهاؤا عن المنكر حتى اذا رأيت شحاً
مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة واعجاب كل ذى رأى برأيه ورأيت أمراً لا يدان
لك به فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام فان من ورائك ايام الصبر والصبر
فيهن على مثل قبض على الجمر للمامل فيهن كاجر خمسين رجلاً يعملون مثل
عمله « فيأتي بالامر والنهي معتقدا انه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتد
في حدوده كما انتصب كثير من أهل البدع والاهواء كاخوارج والمعتزلة
والرافضة وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الامر والنهي والجهاد على ذلك
وكان فسادهم أعظم من صلاحه

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة ونهي عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال أدوا إليهم حقوقهم وسألوا الله حقوقكم وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع
ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة

وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم . ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة . التوحيد الذي هو سلب الصفات . والعدل الذي هو التكذيب بالقدر . والمنزلة بين المنزلتين . وإنفاذ الوعيد . والامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع

وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة فيما إذا تمارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تراجعت فانه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد فان الامر والنهي وان كان متضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له فان كان الذي يقوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأموراً به بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة فمقي قدر الانسان على اتباع النصوص لم يمدل عنها والا اجتهد برأيه لمعرفة الاشياء والنظائر وقل أن تموز النصوص من يكون خبيراً بها وبدالاتها على الاحكام وعلى هذا اذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما بل اما أن يفعلوها جميعاً أو يتركوها جميعاً لم يجز أن

يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر بل ينظر فإن كان المعروف أكثر
أمر به وإن استلزم ما هو دونه من المنكر ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت
معروف أعظم منه بل يكون النهي حينئذ من باب الصمد عن سبيل الله والسعي
في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات

وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من
المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنع الزائد عليه أصرا بمنكر
وسعيا في معصية الله ورسوله

وأن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بها ولم ينه عنها . فتارة
يصلح الأمر وتارة يصلح النهي وتارة لا يصلح الأمر ولا نهى حيث كان
المعروف والمنكر متلازمين وذلك في الأمور المعينة الواقعة

وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقا وينهى عن المنكر مطلقا
وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن منكرها ويحرم
محمودها ويذم مذمومها بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو
حصول منكر فوقه ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أكثر منه أو فوات
معروف أرجح منه

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق فلا يقدم على الطاعة
إلا بعلم ونية وإذا تركها كان عاصيا فترك الأمر الواجب معصية وفعل ما نهى
عنه من الأمر معصية . وهذا باب واسع ولا حول ولا قوة إلا بالله
ومن هذا الباب أقرار النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أبي وأمثاله
من أئمة النفاق والفجور لما لهم من أعوان فإزالة منكره بنوع من عقابه
مستلزمة إزالة معروف أكثر من ذلك بغضب قومه وحيثهم وبنفور الناس

إذا سمعوا أن محمدا يقتل أصحابه

ولهذا لما خاطب الناس في قصة الانك بما خطبهم به واعتذر منه
وقال له سعد بن معاذ قوله الذي أحسن فيه حيي له سعد بن عباد مع
حسن إيمانه

وأصل هذا أن تكون محبة الانسان للمروء وبغضه وارادته لهذا
وكرهته لهذا موافقة لحب الله وبغضه وارادته وكرهته الشرعيين وأن يكون
فعله للمحبوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته فان الله لا يكاف نفساً إلا
وسمها. وقد قال « فاتقوا الله ما استطعتم »

فأما حب القلب وبغضه وارادته وكرهيته فينبغي أن تكون كاملة جازمة
لا يوجب لتقص ذلك الا نقص الايمان

وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته ومتى كانت ارادة القلب وكرهته
كاملة تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته فانه يبطل ثواب انفعال الكامل
كما قد بيناه في غير هذا الموضع فان من الناس من يكون حبه وبغضه وارادته
وكرهته بحسب محبة نفسه وبغضها لا بحسب محبة الله ورسوله وبغض
الله ورسوله

وهذا من نوع الهوى فان اتبعه الانسان فقد اتبع هواه « ومن أضل ممن
اتبع هواه بغير هدى من الله » فان أصل الهوى هو محبة النفس ويتبع ذلك
بغضها ونفس الهوى وهو الحب والبغض الذي في النفس لا يلام عليه فان ذلك
قد لا يملك وانما يلام على اتباعه كما قال تعالى « يا داود انا جعلناك خليفة في
الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله »
وقال تعالى « ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله »

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاث منجيات . خشية الله في السر والعلانية والقصد في الفقر والغنى وكلمة الحق في الغضب والرضى . وثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه . »

والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والمبغض ووجود ارادة وغير ذلك فمن اتبع ذلك بغير أمر الله ورسوله فهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله بل قد يصعد به الامر الى أن يتخذ الله هواه

واتباع الاهواء في الديانات أعظم من اتباع الاهواء في الشهوات فان الاول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون كما قال تعالى « فان لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » وقال تعالى « ضرب لك مثلناكم » الآية الى أن قال « بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم » وقال تعالى « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وان كثيرا ليضلون بأهواءهم بغير علم » الآية وقال تعالى « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل » وقال تعالى « وان ترضي عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدي ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير » وقال في الآية الاخرى « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين » وقال « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم »

ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعباد

يجمل من أهل الاهواء كما كان السلف يسمونهم أهل الاهواء وذلك ان كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه . والعلم بالدين لا يكون الا بهدى الله الذى بعث به رسوله ولهذا قال تعالى فى موضع « وان كثيرا يضلون بأهواءهم بغير علم » وقال فى موضع آخر « ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » فالواجب على العبد أن ينظر فى نفس حبه وبغضه ومتدار حبه وبغضه هل هو موافق لامر الله ورسوله وهو هدى الله الذى أنزله على رسوله بحيث يكون مأمورا بذلك الحب والبغض لا يكون متقدما فيه بين يدي الله ورسوله فانه قد قال « لا تقدموا بين يدي الله ورسوله »

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله ففيه نوع من التقدم بين يدي الله ورسوله ومجرد الحب والبغض هو لىكن المحرم اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله ولهذا قال « ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد » فأخبر أن من اتبع هواه أضله ذلك عن سبيل الله وهو هده الذى بعث به رسوله وهو السبيل اليه

وتحقيق ذلك أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من أوجب الاعمال وأفضلها وأحسنها وقد قال تعالى « ليلوكم أيكم أحسن عملا » وهو كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله أخلفه واصوبه فان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة

فالعمل الصالح لا بد أن يرداه وجه الله تعالى فان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ما يريد به وجهه وحده كما فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال « يقول الله أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه غيري
فأنأ برى، منه وهو كله للذي أشرك »

وهذا هو التوحيد الذي هو أصل الاسلام وهو دين الله الذي بعث
به جميع رسله وله خلق الخلق وهو حقه على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً
ولا بد مع ذلك أن يكون العمل صالحاً وهو ما أمر الله به ورسوله وهو الطاعة
فكل طاعة عمل صالح وكل عمل صالح طاعة وهو العمل المشروع المسنون
اذ المشروع المسنون هو المأمور به أمر يجاب أو استجاب وهو العمل الصالح
وهو الحسن وهو البر وهو الخير، وضده المعصية والعمل الفاسد والسيئة
والفجور والظلم

ولما كان العمل لا بد فيه من شيئين النية والحركة كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم « أصدق الاسماء حارث وهمام » فكل أحد حارث وهمام له عمل
ونية لكن النية المحمودة التي يتقبلها الله ويشيب عليها أن يراد الله بذلك العمل
والعمل المحمود هو الصالح وهو المأمور به

ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل
عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً
واذا كان هذا حد كل عمل صالح فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
يجب أن يكون هكذا في حق نفسه ولا يكون عمله صالحاً ان لم يكن
بعلم وفقه كما قال عمر بن عبد العزيز من عبد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر
مما يصلح وكما في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه « العمل امان العمل
والعمل تابعه »

وهذا ظاهر فان القصد والعمل ان لم يكن بعلم كان جهلاً وضلالاً وتباعاً

للهوى كما تقدم . وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية وأهل الاسلام فلا بد
من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ولا بد من العلم بحال الامور والمآل
ومن الصلاح أن يأتي بالامر والنهي بالصراط المستقيم وهو أقرب
الطرق الى حصول المقصود

ولا بد في ذلك من الرفق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما كان
الرفق في شيء الا زانه ولا كان العنف في شيء الا شانه » وقال ان الله رفيق
يجب الرفق في الامر كله ويعطي عليه مالا يعطي على العنف »

ولا بد أيضا أن يكون حليما صبوراً علي الاذي فانه لا بد أن يحصل له
اذي وان لم يحلم ويصبر كان ما يفسد اكثر مما يصلح كما قال لقمان لابنه « وأمر
بالمعروف وانه عن المنكر واصبر علي ما أصابك ان ذلك من عزم الامور »
ولهذا أمر الله الرسل وهم أئمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالصبر
كقوله لحاتم الرسل بل ذلك مقرون بتبليغ الرسالة فانه أول ما أرسل أنزلت
عليه سورة يأيها الذر بعد أن أنزلت عليه سورة اقرأ التي بهانبيء فقال « يأيها
المدثر قم فأنذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ولا تمنن تستكثر ولربك
فاصبر » فافتتح آيات الارسال الي الخلق بالامر بالندارة وختمها بالامر بالصبر
ونفس الانذار أمر بالمعروف ونهى عن المنكر

فعلم انه يجب بعد ذلك الصبر وقال « واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا »
وقال تعالى « واصبر علي ما يقولون واهجرهم هجرا جميلا » « فاصبر كما صبر
أولو العزم من الرسل » « فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت » « واصبر
وما صبرك الا بالله » « واصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين »

فلا بد من هذه الثلاثة العلم والرفق والصبر . العلم قبل الامر والنهي .

والرفق معه . والصبر بعده وان كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه
الاحوال

وهذا كما جاء في الاثر عن بعض السائق ورووه مرفوعاً ذكره القاضي
ابو يعلى في المعتمد « لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر الا من كان فقيها فيما
يأمر به فقيها فيما ينهى عنه رفيقا فيما يأمر به رفيقا فيما ينهى عنه حليما فيما يأمر
به حليما فيما ينهى عنه »

وليعلم أن الامر بهذه الحصال في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مما
يوجب صعوبة على كثير من النفوس فيظن انه بذلك يسقط عنه فيدعه
وذلك مما يضره اكثر مما يضره الامر بدون هذه الحصال أو اقل فان ترك
الامر الواجب معصية فالمنتقل من معصية الى معصية اكبر منها « كالمستجير من
الرمضاء بالنار » والمنتقل من معصية الى معصية كالمنتقل من دين باطل الى
دين باطل وقد يكون الثاني شرا من الاول وقد يكون دونه وقد يكونان
سواء فهكذا تجد المقتصر في الامر والنهي والمعتدى فيه قد يكون ذنب هذا
اعظم وقد يكون ذنب هذا اعظم وقد يكونان سواء

ومن المعلوم بما أرانا الله من آياته في الآفاق وفي أنفسنا وبما شهد به
في كتابه أن المعاصي سبب المصائب فسيئات المصائب والجزاء من سيئات
الاعمال وأن الطاعة سبب النعمة فاحسان العمل سبب لاحسان الله قال تعالى
« وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير » وقال تعالى
« ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك » وقال تعالى
« ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمعان انما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا
ولقد عفا الله عنهم »

وقال « أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم » وقال « أويوبقن بما كسبوا ويعف عن كثير » وقال « وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور » وقال تعالى « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون »

وقد أخبر سبحانه بما عاقب به أهل السيئات من الأمم كقوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وأصحاب مدين وقوم فرعون في الدنيا وأخبر بما يعاقبهم به في الآخرة

ولهذا قال مؤمن آل فرعون « يا قوم انى أخاف عليكم مثل يوم الاحزاب مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلما للعباد ويا قوم انى أخاف عليكم يوم التناد يوم تولون مدبرين ما لكم من الله من عاصم ومن يضلل الله فما له من هاد »

وقال تعالى « كذلك المذاب والمذاب الآخرة أكبر » وقال « سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم » وقال « ولنذيقنهم من المذاب الادني دون المذاب الاكبر لعلمهم يرجعون » وقال « فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين » الى قوله « يوم نبطش البطشة الكبرى انا منتقمون »

ولهذا يذكر الله في عامة سور الانذار ما عاقب به أهل السيئات في الدنيا وما أعد لهم في الآخرة وقد يذكر في السورة وعد الآخرة فقط اذ عذاب الآخرة أعظم وثوابها أعظم وهي دار القرار وانما يذكر ما يذكره من الثواب والمقاب في الدنيا تبعاً كقوله في قصة يوسف « وكذلك مكنا ليوسف في الارض يتبوء منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكان يتقون » وقال « فاتأتم الله ثواب الدنيا وحسن

ثواب الآخرة» وقال «والذين هاجروا في سبيل الله من بعد ما ظلموا النبوتهم في الدنيا حسنة ولاجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون»

وقال عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام «وآتيناه أجره في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين»

وأما ذكره لعقوبة الدنيا والآخرة في سورة والنازعات غرقا والناشطات نشطا ثم قال «يوم ترجف الراجمة تتبعها الرادفة» فذكر القيامة مطلقا ثم قال «هل أتاك حديث موسى اذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى اذهب الي فرعون انه طغى» الى قوله «ان في ذلك لعبرة لمن يخشى» ثم ذكر المبدأ والمعاد منفصلا فقال «أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها» الى قوله تعالى «فاذا جاءت الطامة الكبرى» الى قوله تعالى «فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى» الى آخر السورة

وكذلك في الزمّل ذكر قوله «وذرنى والمكذابين أولى النعمة ومهلهم قليلا ان لدينا انكالا وججيا وطعاما ذائضا وعذابا أليما» الى قوله تعالى «كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فاخذناه اخذا وبينا» وكذلك في سورة الحاقة ذكر قصص الامم كشمود وعاد وفرعون ثم قال تعالى «فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحملت الارض والجبال قد كندكة واحدة» الى تمام ما ذكره من أمر الجنة والنار

وكذلك في سورة «ن» والقلم ذكر قصة أهل البستان الذين منمو احق أموالهم وما عاقبهم به ثم قال «كذلك المذاب والمذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون»

وكذلك في سورة التغابن قال « ألم يأتكم نبا الذين كفروا من قبل فذاقوا وبال أمرهم ولهم عذاب أليم ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فقالوا أبشر يهودونا فكفروا وتولوا واستغنى الله والله غنى حميد » ثم قال « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قبل بلى وربي لتبعثن »

وكذلك في سورة « ق » ذكر حال المخالفين للرسول وذكر الوعد والوعيد في الآخرة . وكذلك في سورة القمر ذكر هذا وهذا

وكذلك في آل « حم » مثل حم غافر والسجدة والزخرف والدخان وغير ذلك الي غير ذلك مما لا يحصى فان التوحيد والوعد والوعيد هو أول ما نزل كما في صحيح البخاري عن يوسف بن ماعك قال اني عند عائشة أم المؤمنين اذ جاءها عراقي فقال أي الكفن خير قالت ويحك وما يضرك قال يأثم المؤمنین أريني مصحفك قالت لم قال لعلی أوألف القرآن عليه فانه يقرأ غير مؤلف قالت وما يضرك أيه قرئت قبل انما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى اذا تاب الناس الى الاسلام نزل الحلال والحرام ولو نزل اول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبدا . ولو نزل لا تزنا لقالوا لا ندع الزنا أبدا لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم واني لجارية اللعب « بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر » وما نزلت سورة البقرة والنساء الا وأنا عنده قال فأخرجت له المصحف فأملت عليه آي السور

واذا كان الكفر والفسوق والمصيان سبب الشر والعدوان فقد يذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الامر والنهي فيكون ذلك من ذنوبهم وينكر عليهم آخرون انكارا منها عنه فيكون ذلك من ذنوبهم

فيحصل التفرق والاختلاف والشر وهذا من أعظم الفتن والشرور قديما
وحديثا اذ الانسان ظلوم جهول والظلم والجهل أنواع فيكون ظلم الاول
وجعله من نوع وظلم كل من الثاني والثالث وجهلها من نوع آخر وآخر
ومن تدبر الفتن الواقعة رأي سببها ذلك ورأي أن ما وقع بين أمراء
الامة وعلمائها ومن دخل في ذلك من ملوكها ومشايخها ومن تبعهم من
العامة من الفتن هذا أصلا يدخل في ذلك أسباب الضلال والنبي التي هي الاهواء
الدينية والشهوانية هي البدع في الدين والفجور في الدنيا

وذلك ان أسباب الضلال والنبي البدع في الدين والفجور في الدنيا وهي
مشاركة تم بنى آدم لما فيهم من الظلم والجهل فبذنب بعض الناس يظلم نفسه
وغيره كالزنا بلواط وغيره أو شرب خمر أو ظلم في المال بخيانة أو سرقة أو
غصب أو نحو ذلك

ومعلوم ان هذه المعاصي وان كانت مستقبحة مذمومة في العقل والدين
فهي مشتبهة أيضا

ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاص غيرها بها لكن تريد أن
يحصل لها ما حصل له

وهذا هو الغبطة التي هي أدنى نوعي الحسد فهي تريد الاستعلاء على
الغير والاستئثار دونه أو تحسده وتتمني زوال النعمة عنه وان لم يحصل فقيها
من ارادة العلو والفساد والاستكبار والحسد ما يقتضاه انها تختص عن غيرها
بالشهوات فكيف اذا رأت الغير قد استأثر عليها بذلك واختص بها دونها
فالمعتدل منهم في ذلك الذي يجب الاشتراك والتساوى وأما الآخر
فظلوم حسود

وهذان يقعان في الامور المباحة والامور المحرمة لحق الله فما كان جنسه
مباحا من أكل وشرب ونكاح ولباس وركوب وأموال اذا وقع فيها
الاختصاص حصل الظلم والبخل والحسد

وأصلها الشح كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «اياكم
والشح فإنه أهلك من كان قبلكم أمرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا
وأمرهم بالقطيعة فقطعوا»

ولهذا قال الله تعالى في وصف الأنصار الذين تبوءوا الدار والايمان
من قبل المهاجرين « ولا يجحدون في صدورهم حاجة مما أوتوا » أي
لا يجحدون الحسد مما أوتي اخوانهم من المهاجرين « ويؤثرون هلى أنفسهم
ولو كان بهم خصاصة » ثم قال « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون »
وروى عبد الرحمن بن عوف يطوف بالبيت ويقول رب فني شح نفسي
رب فني شح نفسي فقيل له في ذلك فقال اذا وقيت شح نفسي فقد وقيت البخل
والظلم والقطيعة أو كما قال

فهذا الشح الذي هو شدة حرص النفس يوجب البخل بمنع ما هو
عليه والظلم بأخذ مال الغير ويوجب قطيعة الرحم ويوجب الحسد وهو كراهة
ما يختص به الغير . والحسد فيه بخل وظلم فإنه بخل بما أعطيه غيره وظلمه
بطلب زوال ذلك عنه

فاذا كان هذا في جنس الشهوات المباحة فكيف بالمحرمة كالزنا وشرب
الخمر ونحو ذلك

واذا وقع فيها اختصاص فإنه يصير فيها نوعان . احدهما بغضها لما في
ذلك من الاختصاص والظلم كما يقع في الامور المباحة الجنس . والثاني بغضها

لما في ذلك من حق الله

ولهذا كانت الذنوب ثلاثة أقسام . أحدها ما فيه ظلم للناس كالظلم بأخذ الأموال ومنع الحقوق والحسد ونحو ذلك . والثاني ما فيه ظلم للنفس فقط كشرب الخمر والزنا إذا لم يتمد ضررها . والثالث ما يجتمع فيه الأمران مثل أن يأخذ المتولى أموال الناس يزني بها ويشرب بها الخمر ومثل أن يزني بمن يرفعه على الناس بذلك السبب ويضرهم كما يقع ممن يحب بمض النساء والصبيان وقد قال الله تعالى « قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون »

وأمر الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الاثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في اثم ولهذا قيل . إن الله يقيم الدولة المادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة . ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والاسلام

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس ذنب أسرع عقوبة من البغى وقطيعة الرحم » فالباغى يصرع في الدنيا وإن كان مغفورا له مرحوما في الآخرة

وذلك أن العدل نظام كل شيء فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ومتي لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الايمان ما يجزى به في الآخرة فالنفس فيها داعي الظلم لغيرها بالعلو عليه والحسد له والتعدي عليه في

حقه وداعي الظلم لنفسها بتناول الشهوات القبيحة كالزنا وأكل الحبائث
 فهي قد تظلم من لا يظلمها وتؤثر هذه الشهوات وإن لم يفعلها غيرها فإذا
 رأت نظراءها قد ظلموا وتناولوا هذه الشهوات صار داعي هذه الشهوات
 أو الظلم فيها أعظم بكثير وقد تصبر ويهيج ذلك لها من بنص ذلك الغير
 وحسده وطلب عقابه وزوال الخير عنه ما لم يكن فيها قبل ذلك ولها حجة
 عند نفسها من جهة العقل والدين بكون ذلك الزير قد ظلم نفسه والمسلمين
 وأن أمره بالمعروف ونهيها عن المنكر واجب والجراد على ذلك من الدين
 والناس هنا ثلاثة أقسام . قوم لا يقومون إلا في أهواء نفوسهم فلا
 يرضون إلا بما يعطونه ولا ينضبون إلا لما يحرمونه فإذا أعتلى أحدهم
 ما يشتهي من الشهوات الحلال والحرام زال غضبه وحصل رضاه وصار الأمر
 الذي كان عنده منكرا ينهي عنه ويماقب عليه ويذم صاحبه وينضب عليه
 مرضيا عنده وصار فاعلا له وشريكا فيه ومعاونيا عليه ومهاديا إن نهى عنه
 وينكر عليه . وهذا غالب في بني آدم يرى الإنسان ويسمع من ذلك
 مالا يحصيه

وسببه أن الإنسان ظالم جهول فلذلك لا يمدل بل ربما كان ظالما في
 الحالين يرى قوما ينكرون على المتولى ظلمه لرعيته واعتدائه عليهم فيرضى أولئك
 المنكرين ببعض الشيء فينقلبون أعوانا له وأحسن أحوالهم أن يسكتوا عن الإنكار
 عليه وكذلك تراهم ينكرون على من يشرب ويترنى ويسمع الملاهي حتي يدخلوا
 أحدهم معهم في ذلك أو يرضوه ببعض ذلك فتراهم قد صار عوناً لهم وهؤلاء
 قد يعودون بالنكار هم إلى اقبح من الحال التي كانوا عليها وقد يعودون إلى
 ما هودون ذلك أو نظيره

وقوم يقومون ديانة صحيحة يكونون في ذلك مخلصين لله مصلحين فيما
عملوه ويستقيم لهم ذلك حتي يصبروا على ماؤذوا وهؤلاء هم الذين آمنوا
وعملوا الصالحات وهم من خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ويؤمنون بالله

وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا وهم غالب المؤمنين . فمن فيه دين وله
شهوة تجتمع في قلوبهم ارادة الطاعة و ارادة المعصية وربما غلب هذا نارة وهذا تارة
وهذه القسمة الثلاثية كما قيل الانفس ثلاثة . أمارة . ومطمئنة ولوامة
فالاولون هم أهل الانفس الامارة التي تأمر بالسوء . والاوسطون هم
أهل النفوس المطمئنة التي قيل فيها « يا أيها النفس المطمئنة ارجعي الي ربك
راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي » والآخرين هم أهل النفوس
اللوامة التي تفعل الذنب ثم تلوم عليه وتتلون تارة كذا وناره كذا وتخطط عملا
صالحا وآخر سيئا

ولهذا لما كان الناس في زمن أبي بكر وعمر المدين أمر المسلمون
بالاقتداء بهما كما قال صلى الله عليه وسلم « اقتدوا بالذين من بعدي ابى بكر
وعمر » أقرب عهدا بالرسالة وأعظم ايمانا وصلاحا وأتمهم أقوم بالواجب
وأثبت في الطمانينة لم تقع فتنة اذ كانوا في حكم القسم الوسط

ولما كان في آخر خلافة عثمان وخلافة علي كثر القسم الثالث فصار فيهم شهوة
وشبهة مع الايمان والدين وصار ذلك في بعض الولاة وبعض الرعايا ثم كثر
ذلك بعد فتنات الفتنة التي سببها ماتقدم من عدم تمحيص التقوى والطاعة
في الطرفين واختلاطهما بنوع من الهوى والمعصية في الطرفين وكل منهما
متأول أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وأنه مع الحق والعدل ومع هذا

التأويل نوع من الهوى ففيه نوع من الظن وما تهوى النفس وإن كانت إحدى الطائفتين أولى بالحق من الأخرى

فلماذا يجب على المؤمن أن يستعين بالله ويتوكل عليه في أن يقيم قلبه ولا يزينه ويثبتته على الهدى والتقوى ولا يتبع الهوى كما قال تعالى « فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم »

وهذا أيضاً حال الأمة فيما تفرقت فيه واختلفت في المقالات والعبادات وهذه الأمور مما تعظم بها المحنة على المؤمنين فانهم يحتاجون إلى شيتين إلى دفع الفتنة التي ابتلى بها نظراؤهم من فتنة الدين والدنيا عن نفوسهم مع قيام المقتضى لها فإن معهم نفوسا وشياطين كما مع غيرهم فمع وجود ذلك من نظراؤهم يقوى المقتضى عندهم كما هو الواقع فيقوى الداعي الذي في نفس الإنسان وشيطانه وما يحصل من الداعي بفعل النير والنظير

فكم ممن لم يرد خيراً ولا شراً حتى رأى غيره لاسيما إن كان نظيره يفعله ففعله فإن الناس كاسراب القطا يجولون على تشبه بعضهم ببعض

ولهذا كان المبتدئ بالخير والشر له مثل من تبعه من الأجر والوزر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة فلها أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً » وذلك لاشتراكهم في الحقيقة وإن حكم الشيء حكم نظيره « وشبهه الشيء منجذب إليه »

فاذا كان هذان داعيين قويين فكيف إذا انضم إليهما داعيان آخران

وذلك ان كثيرا من اهل المنكر يحبون من يوافقهم على ما هم فيه ويبغضون من لا يوافقهم وهذا ظاهر في الديانات الفاسدة من موالاة كل قوم لموافقهم ومعاداتهم لمخالفهم

وكذلك في أمور الدنيا والشهوات كثيرا ما يختارون ويؤثرون من يشاركونهم إما للمعاونة على ذلك كما في المتغلبين من اهل الرياسات وقطاع الطريق ونحوهم وأما بالموافقة كما في المجتمعين على شرب الخمر فانهم يختارون ان يشرب كل من حضر عندهم وأما لكرهاتهم امتيازهم عنهم بالخير أما حسداه على ذلك وأما لثلاثا يعاود عليهم بذلك ويحمد دونهم وأما لثلاثا يكون له عليهم حجة وأما لحوفهم من معاقبته لهم بنفسه أو بمن يرفع ذلك اليهم ولثلاثا يكونوا تحت منته وخطره ونحو ذلك من الاسباب

قال الله تعالى « وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفْرًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ » وقال تعالى في المنافقين « وَذُؤا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً »

وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه ودت الزانية لوزني النساء كلهن والمشاركة قد يختارونها في نفس الفجور كالاشتراك في الشرب والكذب والاعتقاد الفاسد وقد يختارونها في النوع كالزاني الذي يود أن غيره يزني والسارق الذي يود أن غيره يسرق أيضا لكن في غير العين التي زني بها أو سرقها

وأما الداعي الثاني فقد يأمررون الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر فان شاركهم والاعادوه وأذوه على وجه ينتهي الى حد الاكراه ولا ينتهي الى حد الاكراه

ثم ان هؤلاء الذين يختارون مشاركة الغير لهم في قبيح فعلهم أو يأمرونه بذلك ويستعينون به على ما يريدونه متى شاركهم وعاونهم وأطاعهم انتقصوه واستغفروا به وجعلوا ذلك حجة عليه في أمور أخرى . وان لم يشاركهم عادوه وآذوه وهذه حال غالب الظالمين القادرين

وهذا الموجود في المنكر نظيره في المعروف وأبلغ منه كما قال تعالى « والذين آمنوا أشد حبا لله » فان داعي الخير أقوى فان الانسان فيه داع يدعو الى الايمان والعلم والصدق والمعدل واداء الامانة فاذا وجد من يعمل مثل ذلك صار له داع آخر لاسيما اذا كان نظيره لاسيما مع المنافسة وهذا محمود حسن فان وجد من يحب موافقته على ذلك ومشاركته له من المؤمنين والصالحين وينفضه اذا لم يفعل صار له داع ثالث فاذا أمسوه بذلك ووالوه على ذلك وعادوه وعاقبوه على تركه صار له داع رابع

ولهذا يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات كما يقابل الطبيب المرض بضده فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه وذلك بشيئين بفعل الحسنات وترك السيئات مع وجود ما يفي الحسنات ويقتضى السيئات وهذه أربعة أنواع

ويؤمر أيضا باصلاح غيره بهذه الانواع الاربعة بحسب قدرته وامكانه قال تعالى « والمصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر »

وروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال لو فكر الناس كلهم في سورة والمصر لكفهم وهو كما قال فان الله تعالى أخبر أن جميع الناس خاسرون الا من كان في نفسه مؤمنا صالحا ومع غيره موصيا بالحق موصيا بالصبر

وإذا عظمت المحنة كان ذلك للمؤمن الصالح سبباً لعلو الدرجة وعظيم
الاجر كما سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الناس أشد بلاء قال « الانبياء
ثم الصالحون ثم الامثل فالامثل » يتلى الرجل على حسب دينه فان كان في
دينه صلابة زيد في بلائه وان كان في دينه رقة خفف عنه ولا يزال البلاء
بالمؤمن حتى يمشي على وجه الارض وليس عليه خطيئة وحينئذ فيحتاج من
الصبر ما لا يحتاج اليه غيره

وذلك هو سبب الامامة في الدين كما قال تعالى « وجعلناهم ائمة يهدون
بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون » فلا بد من الصبر على فعل الحسن
المأمور به وترك السيئ المحذور ويدخل في ذلك الصبر على الاذى وعلى
ما يقال والصبر على ما يصيبه من المسكاره والصبر عن البطر عند النعم وغير ذلك
من أنواع الصبر

ولا يمكن العبد أن يصبر ان لم يكن له ما يطمئن به ويتقن به ويتقن به
وهو اليقين كما في الحديث الذي رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيها الناس ساوا الله اليقين والمافية فانه لم
يعط أحد بعد اليقين خيراً من المافية فساوها الله »

وكذلك اذا أمر غيره بحسن أو أحب موافقته على ذلك أو نهى غيره
عن شيء فيحتاج أن يحسن الى ذلك الغير احساناً يحصل به مقصوده من
حصول المحبوب واندفاع المكروه فان النفوس لا تصبر على المر الا بنوع من
الحلو لا يمكن غير ذلك

ولهذا أمر الله تعالى بتأليف القلوب حتى جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً في
الصدقات وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم « خذ العنود وأمر بالعرف وأعرض

عن الجاهلين « وقال تعالى « وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة »
 فلا بد أن يصبر وأن يرحم وهذا هو الشجاعة والكرم ولهذا يقرن الله
 بين الصلاة والزكاة تارة وهي الاحسان الى الخلق وبين الصبر تارة
 ولا بد من الثلاثة الصلاة والزكاة والصبر لا تقوم مصلحة المؤمنين الا بذلك
 في صلاح نفوسهم وصلاح غيرهم لاسيما كلما قويت الفتنة والمحنة فالحاجة الى
 ذلك تكون أشد الحاجة الى السماحة والصبر عامة لجميع بني آدم لا تقوم
 مصلحة دينهم ولا دنياهم الا به

ولهذا جميعهم يتماذحون بالشجاعة والكرم حتي ان ذلك عامة ما يدخل
 به الشعراء في شعرهم وكذلك يتذامون بالبخل والجبن

والقضايا التي يتفق عليها بنو آدم لا تكون الا حقا كاتفاقهم على مدح
 الصديق والمعدل وذم الكاذب والظلم

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله الاعراب حتي اضطروه الى
 سمرة فتملقت بردائه فالتفت اليهم وقال « والذي نفسي بيده لو أن عندي
 عدد هذه المضاه نعماء لقسمته عليكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا»
 لكن يتنوع ذلك بتنوع المقاصد والصفات فانما الاعمال بالنيات وانما
 لكل امرئ ما نوي

ولهذا جاء الكتاب والسنة بزم البخل والجبن ومدح الشجاعة والسماحة
 في سبيله دون ما ليس في سبيله فقال النبي صلى الله عليه وسلم « شر ما في المرء
 شح هالم وجبن خالم » وقال « من سيدكم يا بني سلامة فقالوا الجند بن قيس
 على أنا نزنه بالبخل فقال وأي داء أدوا من البخل » وفي رواية « ان السيد
 لا يكون بخيلا بل سيدكم الابيض الجعد البراء بن معرور » وكذلك في الصحيح

قول جابر بن عبد الله لابي بكر الصديق رضي الله عنهما أما ان تعطيني وإما
ان تبخل عني فقال تقول وإما أن تبخل عني وأى داء أدواء من البخل فجعل
البخل من أعظم الامراض

وفي صحيح مسلم عن سلمان بن ربيعة قال قال عمر قسم النبي صلى الله
عليه وسلم قسما فقلت يا رسول الله والله لغير هؤلاء أحق به منهم فقال انهم
خيروني بين أن يسألوني بالفحش وبين أن يبخلوني ولست بباخل يقول
انهم يسألوني مسألة لا تصلح فان أعطيتهم والا قالوا هو بخل فقد خيروني
بين أمرين مكروهين لا يتركوني من أحدهما الفاحشة والتبخل والتبخل
أشد فادفع الاشد باعطائهم

والبخل جنس تحته أنواع كبائر وغير كبائر قال تعالى « ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا
به يوم القيامة » وقال « واعبدوا ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا »
الى قوله « إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا الذين يبخلون ويأمرون
الناس بالبخل » وقال تعالى « وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم
كفروا بالله ورسوله ولا يأتون الصلوة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم
كارهون » وقال « فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فاعقبهم
نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقونه » وقال « ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه »
وقال « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويعمنون
الماعون » وقال « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل
الله فبشرهم بعباب اليم يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم وجنوبهم
وظهورهم » الآية

وما في القرآن من الاسر بالاياء والاعطاء وذم من ترك ذلك كله ذم
لابخل . وكذلك ذمه للجبن كثير مثل قوله « ومن يؤلمهم يومئذ دبره الا
متحرفا لقتل أو متحيزا الي فئة فقدباء بنضب من الله وماواه جهنم وبئس
المصير » وقوله عن المنافقين « ويخلفون بالله انهم لمنكم وما هم منهم ولكنهم
قوم يفرقون لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا اليه وهم يحسبون »
وقوله « فاذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم
مرض ينظرون اليك نظر المغشي عليه من الموت » وقوله « ألم تر الى الذين
قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال اذا
فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتبت علينا
القتال لولا أخرتنا الى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن
اتقى ولا تظالمون فتيلا »

وما في القرآن من الخس على الجهاد والترغيب فيه وذم الناكلين عنه
والتاركين له كله ذم للجبن

ولما كان صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم الا بالشجاعة والكرم
بين سبحانه ان من تولى عن الجهاد بنفسه أبدل الله به من يقوم بذلك فقال
« يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اناقاتم الى الارض
أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل
إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على
كل شيء قدير » وقال تعالى « ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله
فمنكم من يبخل ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء وان
تبولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم »

وبالشجاعة والكرم في سبيل الله فضل السابقين فقال « لا يستوي منكم من اتفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين اتفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسني »

وقد ذكر الجهاد بالنفس والمال في سبيله ومدحه في غير آية من كتابه وذلك هو الشجاعة والسماحة في طاعته سبحانه فقال « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين » وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين »

والشجاعة ليست هي قوة البدن فقد يكون الرجل قوي البدن ضعيف القلب وانما هي قوة القلب وثباته فان القتال مداره على قوة البدن وصنفته للقتال وعلى قوة القلب وخبرته به والمحمود منهما ما كان بعلم ومعرفة دون التهور الذي لا يفكر صاحبه ولا يميز بين المحمود والمذموم

ولهذا كان القوي الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب حتى يفعل ما يصلح فاما المغلوب حين غضبه فليس بشجاع ولا شديد

وقد تقدم أن جماع ذلك هو الصبر فانه لا بد منه. والصبر صبران. صبر عند الغضب. وصبر عند المصيبة كما قال الحسن ما تجرع عبد جرعة اعظم من جرعة حلم عند الغضب وجرعة صبر عند المصيبة. وذلك لان أصل ذلك هو الصبر على المؤلم وهذا هو الشجاع الشديد الذي يصبر على المؤلم والمؤلم ان كان مما يمكن دفعه أثار الغضب وان كان مما لا يمكن دفعه أثار الحزن ولهذا يحمر الوجه عند الغضب اثوران الدم عند استشعار القدرة ويصفر عند الحزن لغور الدم عند استشعار العجز

ولهذا جمع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « ماتعدون الرقوب فيكم قالوا الرقوب الذي لا يولد له قال ليس ذلك بالرقوب ولكن الرقوب الرجل الذي لم يقدم من ولده شيئاً ثم قال ماتعدون الصرعة فيكم قلنا الذي لا تصرعه الرجال فقال ليس بذلك ولكن الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب » فذكر ما يتضمن الصبر عنه عند المصيبة والصبر عند الغضب

قال الله تعالى في المصيبة « وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون » الآية وقال تعالى في الغضب « وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم »

وهذا الجمع بين صبر المصيبة وصبر الغضب نظير الجمع بين صبر المصيبة وصبر النعمة كما في قوله تعالى « وإذا أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليؤس كفور ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني إنه لفرح غفور إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة وأجر كبير » وقال « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم » وبهذا وصف كعب بن زهير من وصفه من الصحابة المهاجرين حيث قال

لا يفرحون إذا نالت سيوفهم * قوما وليسوا مجازيما إذا نيلوا

وكذلك قال حسان بن ثابت في صفة الانصار

لا تخف ان هم أصابوا من عدوهم * وان أصيبوا فلا خور ولا هلع

وقال بعض العرب في صفة النبي صلى الله عليه وسلم يغلب فلا يبطر

ويغلب فلا يضجر

ولما كان الشيطان يدعو الناس عند هذين النوعين الى تمدى الحدود

بقلوبهم وأصواتهم وأيديهم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لما قيل له وقد بكى لما رأى إبراهيم في النزع تبكي أولم تنه عن البكاء فقال « إنما نهيت عن صوتين أحقّين فاجرين صوت عند نفسة لهو ولعب ومزمار شيطان وصوت عند مصيبة لطم خدود وشق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية فجمع بين الصوتين »

وأما نهيه عن ذلك في المصائب فمثل قوله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » وقال « أما برئ من الخالقة والصالقة والشاقة » وقال « ما كان من العين والقلب فمن الله وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان » وقال ان الله لا يؤاخذ على دمع العين ولا حزن القلب ولكن يعذب بهذا أو يرحم وأشار الى لسانه « وقال « من ينح عليه فإنه يعذب بما ينح عليه »

واشترط على النساء في البيعة أن لا يخن وقال « ان الناحية اذا لم تنب قبل موتها فإنها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسر بالامن قطران » وقال في الغلبة والمصائب والفرح « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته وقال « ان أعف الناس قتلته أهل الايمان » وقال « لا تمتدوا ولا تمدروا ولا تقتلوا وليدًا » انى غير ذلك مما أمر به في الجهاد من المعدل وترك المعدوان اتباعا لقوله تعالى « ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوي » ولقوله تعالى « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعدوا ان الله لا يحب المعتدين »

ونهى عن لباس الحرير وتختم الذهب والشرب في آنية الذهب والفضة

وإطالة الشيايب الي غير ذلك من أنواع السرف والخيلاء في النعم وقدم الذين يستحاون الحزو الحرير والحرير والممازف وجعل فيهم الحسنة والمسخ وقد قال الله تعالى « ان الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً » وقال عن قارون « اذ قال له قومه لا تفرح ان الله لا يحب الفرحين »

وهذه الامور الثلاثة مع الصبر عن الاعتداء في الشهوة هي جوامع هذا الباب . وذلك ان الانسان بين ما يحبه ويشتهيه وبين ما ينفسه وبكرهه فهو يطلب الاول بمحبته وشهوته ويدفع الثاني ببنفسه وتفرته واذا حصل الاول أو اندفع الثاني أوجب له فرحاً وسروراً وان حصل الثاني أو اندفع الاول حصل له حزن فهو محتاج عند المحبة والشهوة ان يصبر عن عدوانهما وعند الغضب والنفرة ان يصبر عن عدوانهما وعند الفرح أن يصبر عن عدوانه وعند المصيبة ان يصبر عن الجزع منها

فالنبي صلي الله عليه وسلم ذكر الصوتين الاحمقين الفاجرين الصوت الذي يوجب الاعتداء في الفرح حتي يصير الانسان فرحاً فخوراً والصوت الذي يوجب الجزع

وأما الصوت الذي يثير الغضب لله كالأصوات التي تقال في الجهاد من الاشعار المنشدة فتلك لم تكن بالآلات . وكذلك أصوات الشهوة في الفرح فرخص منها فيما وردت به السنة من الضرب بالدف في الاعراس والافراح للنساء والصبيان

وعامة الاشعار التي تنشد بالأصوات لتحريك النفوس هي من هذه الاقسام الاربعة . وهي التشبيب . وأشعار الغضب والحمية وهي الحماسة والهجاء . وأشعار المصائب كالمرثي وأشعار النعم والفرح وهي المدائح

والشعراء جرت عادتهم أن يشعروا مع الطبع كما قال الله تعالى « ألم أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون مالا يفعلون » ولهذا أخبر أنهم يتبعهم الغاوون. والغاوى هو الذي يتبع هواه بغير علم وهذا هو النبي وهو خلاف الرشد كما أن الضال الذي لا يعلم مصالحة هو خلاف المهتدى قال سبحانه « والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى »

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى » فلهذا تجدهم يمدحون جنس الشجاعة وجنس السماحة اذ كان عدم هذين مذموما على الاطلاق . وأما وجودهما فيه تحصل مقاصد النفوس على الاطلاق لكن العاقبة في ذلك للمتقين وأما غير المتقين فلمهم عاجلة لا عاقبة . والعاقبة وان كانت في الآخرة فتكون في الدنيا أيضاً كما قال تعالى لما ذكر قصة نوح ونجائه بالسفينة « قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم منا عذاب اليم » الى قوله « فاصبر ان العاقبة للمتقين » وقال « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين » والفرقان أن يحمده من ذلك ما حمده الله ورسوله فإن الله تعالى هو

الذي حمده زين. وذمة شين. دون غيره من الشعراء والخطباء وغيرهم ولهذا لما قال القائل من بني تميم للنبي صلى الله عليه وسلم ان حمدي زين وذمي شين قال له « ذاك الله » والله سبحانه حمد الشجاعة والسماحة في سبيله كما في الصحيح عن أبي موسى قال « قيل يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فاي ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » وقد قال سبحانه « وقاتلوهم

حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »

وذلك أن هذا هو المقصود الذي خلق الخلق له كما قال تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » فكل ما كان لاجل الغاية التي خلق لها الخلق كان محموداً عند الله وهو الذي يبقى لصاحبه وهذه الاعمال الصالحات ولهذا كان الناس أربعة أصناف . من يعمل لله بشجاعة وسماحة فهو لاهم المؤمنين المستحقون للجنة . ومن يعمل لغير الله بشجاعة وسماحة فهذا ينتفع بذلك في الدنيا وليس له في الآخرة من خلاق . ومن يعمل لله لكن لا بشجاعة ولا سماحة فهذا فيه من النفاق ونقص الايمان بقدر ذلك . ومن لا يعمل لله وليس فيه شجاعة ولا سماحة فهذا ليس له دنيا ولا آخرة

فهذه الاخلاق والافعال يحتاج اليها المؤمن عموماً وخصوصاً في أوقات المحن والفتن الشديدة فانهم يحتاجون الى صلاح نفوسهم ودفع الذنوب عن نفوسهم عند المقتضي للفتنة عندهم ويحتاجون أيضاً الى أمر غيرهم ونهيهم بحسب قدرتهم وكل من هذين الأمرين فيه من الصعوبة ما فيه وان كان يسيراً على من يسره الله عليه وهذا لان الله أمر المؤمنين بالايمان والعمل الصالح وأمرهم بدعوة الناس وجهادهم على الايمان والعمل الصالح ولكنهم كما قال الله تعالى « ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز الذين ان مكناهم في الارض أقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور » وكما قال « انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد » وكما قال « كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ان الله قوي عزيز » وكما قال « وان جندنا لهم الغالبون »

ولما كان في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يعرض به المرء للفتنة صار في الناس من يتعمل لترك ما وجب عليه من ذلك بانه يطلب السلامة من الفتنة كما قال عن المنافقين « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » الآية وقد ذكر في التفسير أنها نزلت في الجند بن قيس لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتجهز لغزو الروم وأظنه قال هل لك في نساء بني الاصفر فقال يا رسول الله اني رجل لا أصبر على النساء واني اخاف الفتنة بنساء بني الاصفر فاذن لي ولا تفتني. وهذا الجند هو الذي تخلف عن بيعة الرضوان تحت الشجرة واستتر بجمل أحمرو جاء فيه الحديث « ان كلهم منغور له الا صاحب الجمل الأحمر » فانزل الله تعالى فيه « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » يقول انه طلب العمود ليسلم من فتنة النساء فلا يفتن بهن فيحتاج الى الاحتراز من المحذور ومجاهدة نفسه عنه فيتعذب بذلك أو يواقعه فيأثم فان من رأي الصور الجميلة وأحبها فان لم يتمكن منها إما لتحريم الشارع وإما للعجز عنها يمتد قلبه وان قدر عليها وفعل المحذور هلك . وفي الحلال من ذلك من معالجة النساء ما فيه بلاء فهذا وجه قوله ولا تفتني قال الله تعالى « ألا في الفتنة سقطوا » يقول نفس اعراضه عن الجهاد الواجب ونكوله عنه وضعف إيمانه ومرض قلبه الذي زين له ترك الجهاد فتنة عظيمة قد سقط فيها فكيف يطلب التخلص من فتنة صغيرة لم تصبه بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته . والله يقول « وقاتلوهم حتي لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » فمن ترك القتال الذي أمر الله به لئلا تكون فتنة فهو في الفتنة ساقط بما وقع فيه من ريب قلبه ومرض فؤاده وترك ما أمر الله به من الجهاد

فتدبر هذا فان هذا مقام خطر فان الناس هنا ثلاثة أقسام. قسم يأمر
وينهى ويقاتلون طلباً لازالة الفتنة التي زعموا ويكون فعلهم ذلك أعظم فتنة
كالمقاتلين في الفتنة الواقعة بين الامة . وأقوام ينكحون عن الامر والنهي
والقتال الذي يكون به الدين كله لله وتسكون كلمة الله هي العليا فلا يفتنوا وهم
قد سقطوا في الفتنة وهذه الفتنة المذكورة في سورة « براءة » دخل فيها
الافتتان بالصور الجميلة فانها سبب نزول الآية

وهذه حال كثير من المتدينين يتركون ما يجب عليهم من أمر ونهي
وجهاد يكون به الدين كله لله وتسكون كلمة الله هي العليا فلا يفتنوا بجنس
الشهوات وهم قد وقعوا في الفتنة التي هي أعظم مما زعموا أنهم فروا منه
وانما الواجب عليهم القيام بالواجب وترك المحظور وهما متلازمان وانما تركوا
ذلك لسكون نفوسهم لا تطاوعهم الا على فعلهما جميعاً أو تركهما جميعاً مثل كثير
ممن يحب الرياسة أو المال وشهوات النفي فانه اذا فعل ماوجب عليه من أمر
ونهي وجهاد وإبارة ونحو ذلك فلا بد أن يفعل شيئاً من المحظورات فالواجب
عليه أن ينظر أغلب الامر بن فان كانت المأمور أعظم أجراً من ترك ذلك
المحظور لم يترك ذلك لما يخاف أن يقترب به ما هو دونه في المفسدة . وان
كان ترك المحظور أعظم أجراً لم يفوت ذلك برجاء ثواب بفعل واجب يكون
دون ذلك فذلك يكون بما يجتمع له من الامر من الحسنات والسيئات
فهذا هذا وتفصيل ذلك يطول

وكل بشر على وجه الارض فلا بد له من أمر ونهي ولا بد أن يأمر
وينهى حتي لو أنه وحده لسكان يأمر نفسه وينهاها إما بمعروف وإما بمنكر
كما قال تعالى « ان النفس لامارة بالسوء »

فان الامر هو طلب الفعل و ارادته والنهي طلب الترك و ارادته . ولا بد لكل حي من ارادة وطلب في نفسه يقتضي بهما فعل نفسه و يقتضي بهما فعل غيره اذا أمكن ذلك فان الانسان حي يتحرك بارادته

وبنو آدم لا يعيشون الا باجتماع بعضهم مع بعض واذا اجتمع اثنان فصاعدا فلا بد أن يكون بينهما ائتمار بأمر وتناه عن أمر . ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة اثنين كما قيل الاثنان فما فوقهما جماعة لكن لما كان ذلك اشتراكا في مجرد الصلاة حصل باثنين أحدهما امام والآخر مأموم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث وصاحبه « اذا حضرت الصلاة فأذنا وأقما وليوثكما أكبر كما » وكانا متقاربين في القراءة

وأما الامور العادية في السنن انه قال صلى الله عليه وسلم « لا يحل لثلاثة يكونون في سفر الا أمروا عليهم أحدهم »

واذا كان الامر والنهي من لوازم وجود بني آدم فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله وبنه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله ويؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله وبنه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله والا فلا بد أن يأمر وينهي ويؤمر وينهى اما بما يضاد ذلك واما بما يشترك فيه الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي لم ينزله الله . واذا اتخذ ذلك ديننا كان ديننا مبتدعا

وهذا كما أن كل بشر فاع متحرك بارادته همام حارث فمن لم تكن نيته سالحة وعمله عملا صالحا لوجه الله والا كان عملا فاسدا أو لغير وجه الله وهو الباطل كما قال تعالى « ان سميكم لشي » وهذه الاعمال كلها باطلة من جنس أعمال الكفار الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم

وقال تعالى « والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظان ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب » وقال « وقد منّا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً »

وقد أمر الله في كتابه بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر من المؤمنين كما قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً »

وأولو الأمر أصحاب الأمر وذووه وهم الذين يأمرون الناس وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام فلهذا كان أولو الأمر صنفين العلماء والأمراء فاذا صلحوا صلح الناس واذا فسدوا فسد الناس كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه للأحمسية لما سأله ما تشاؤون على هذا الأمر قال ما استقامت لكم أئمتكم ويدخل فيهم الملوك والمشايخ وأهل الديوان وكل من كان متبوعاً فانه من أولي الأمر وعلى كل واحد من هؤلاء أن يأمر بما أمر الله به وينهى عما نهى الله عنه وعلى كل واحد ممن عليه طاعته أن يطيعه في طاعة الله ولا يطيعه في معصية الله كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين تولى أمر المسلمين وخطبهم فقال في خطبته « أيها الناس القوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق والضعيف فيكم القوي عندي آخذ له الحق أطيعوني ما أطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم »

فصل

واذا كانت جميع الحسنات لا بد فيها في شيتين . أن يراد بها وجه الله .

وأن تكون موافقة للشريعة فهذا في الأقوال والأفعال في الحكم الطيب والعمل
الصالح في الأمور العلمية والأمور العبادية

ولهذا ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أول ثلاثة
تسجرونهم جهنم رجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن وأقرأه ليقول الناس هو
عالم وقارىء . ورجل قاتل وجاهد ليقول الناس هو شجاع وجريء . ورجل
تصدق وأعطى ليقول الناس جواد سخى فإن هؤلاء الثلاثة الذين يريدون
الرياء والسمة هم بأزاء الثلاثة الذين بعد النبيين من الصديقين والشهداء والصالحين
فإن من تعلم العلم الذي بعث الله به رسوله وعلمه لوجه الله كان صديقا . ومن
قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وقتل كان شهيدا . ومن تصدق يبتغى بذلك
وجه الله كان صالحا

ولهذا يسأل المفرط في ماله الرجمة وقت الموت كما قال ابن عباس من
أعطى مالا فلم يحج منه ولم يرك سأل الرجمة وقت الموت وقرأ قوله تعالى
« وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا
أحرنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين »

فهذه الأمور العلمية الكلامية يحتاج المخبر بها أن يكون ما يخبر به عن
الله واليوم الآخر وما كان وما يكون حقا صوابا وما يأمر به وينهى عنه كما
جاءت به الرسل عن الله

فهذا هو الصواب الموافق للسنة والشريعة المتبع لكتاب الله وسنة
رسوله كما أن العبادات التي يتعين العباد بها إذا كانت مما شرعه الله وأمر الله
به ورسوله كانت حقا صوابا موافقا لما بعث الله به رسوله . وما لم يكن كذلك
من القسمين كان من الباطل والبدع المضلة والجهل وإن كان يسميه من يسميه

علوم ومقولات وعبادات ومجاهدات واذواق ومقامات ويحتاج أيضا أن
يؤمر بذلك لأمر الله وينهى عنه لنهى الله ويخبر بما أخبر الله به لانه حق
وايمان وهدى كما أخبرت به الرسل كما تحتاج العبادة أن يقصد بها وجه الله
فاذا قيل ذلك لا تباع الهوى والحمية أو لاظهار العلم والفضيلة أو لطلب السمعة
والرياء كان بمنزلة المقاتل شجاعة وحمية ورياء

ومن هنا يتبين لك ما وقع فيه كثير من أهل العلم والمقال . وأهل
العبادة والحال . فكثيرا ما يقول هؤلاء من الاقوال ما هو خلاف الكتاب
والسنة أو ما يتضمن خلاف السنة ووافقها وكثيرا ما يتعبد هؤلاء بعبادات لم
يأمر الله بها بل قد نهى عنها أو ما يتضمن مشروعا محظورا . وكثيرا ما يقاتل
هؤلاء قتالا مخالفا للقتال المأمور به أو متضمنا للمأمور محظور

ثم كل من الاقسام الثلاثة المأمور والمحظور والمشتغل على الاصرين قد
يكون لصاحبه نية حسنة وقد يكون متبعا لهواه وقد يجتمع له هذا وهذا
فهذه تسعة أقسام في هذه الامور وفي الاموال المنفقة عليها من الاموال
السلطانية النقية وغيره والاموال الموقوفة والاموال الموصى بها والمنذورة
وأشكال العطايا والصدقات والصلوات وهذا كله من ايسر الحق بالباطل وخط
عمل صالح وآخر سيئ والسيئ من ذلك قد يكون صاحبه مخطئا أو ناسيا
مغفورا له كالجهل المخطيء الذي له أجر وخطأه مغفور له . وقد يكون صغيرا
مكفرا باجتناب الكبائر . وقد يكون مغفورا بتوبة أو بحسنات تمحو
السيئات أو مكفرا بمصائب الدنيا ونحو ذلك الا أن دين الله الذي أنزل به
كتبه وبعث به رساله ما تقدم من ارادة الله وحده بالعمل الصالح

وهذا هو الاسلام العام الذي لا يقبل الله من أحد غيره قال تعالى «ومن

يبتغ غير الاسلام ديناً فان يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين « وقال تعالى « شهد الله انه لا إله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله الا هو العزيز الحكيم ان الدين عند الله الاسلام »

والاسلام يجمع معنيين . أحدهما الاستسلام والانقياد فلا يكون متكبراً . والثاني الاخلاص من قوله تعالى « ورجلاً سالماً لرجل » فلا يكون مشتركاً وهو ان يسلم العبد لله رب العالمين كما قال تعالى « ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه أسلم قال اسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنبيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لسكمن الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون » وقال تعالى « قل اني هادي ربي الى صراط مستقيم ديناً قيميا ملة ابراهيم حنيفاً وما كان من المشركين قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك اُصرت وأنا أول المسلمين »

والاسلام يستعمل لازماً معدي بحرف اللام مثل ما ذكر في هذه الآيات ومثل قوله تعالى « وأنذروا الي ربكم وأسلموا له من قبل ان ياتيكم المذاب ثم لا تنصرون » ومثل قوله تعالى « قالت رب اني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين » ومثل قوله « أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والارض طوعاً وكرهاً واليه يرجعون » ومثل قوله « قل أُنذعوا من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد اذ هَدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الارض حيران له أصحاب يدعونه الى الهدى ائتنا قل ان هدي الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلوة واتقوه »

وليستعمل متعدياً مقروناً بالاحسان كقوله تعالى « وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى تلك امانتهم قل هانوا برهانكم ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » وقوله « ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً » فقد انكر أن يكون دين أحسن من هذا الدين وهو اسلام الوجه لله مع الاحسان وأخبر ان كل من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون أثبت هذه السكامة الجامعة والقضية العامة ردّاً لما زعم من زعمه ان لا يدخل الجنة الا متهود أو متنصر . وهذان الوصفان وهما اسلام الوجه لله والاحسان هما الاصلان المتقدمان وهما كون العمل خالصاً لله صواباً موافقاً للسنة والشرعية

وذلك ان اسلام الوجه لله هو متضمن للقصد والنية لله كما قال بعضهم أستغفر الله ذنباً لست محصيه . رب العباد اليه الوجه والعمل وقد استعمل هنا أربعة ألفاظ اسلام الوجه . واقامة الوجه كقوله تعالى « وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد » وقوله « فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها » وتوجيه الوجه كقول الخليل « اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما أنا من المشركين » وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعاء الاستفتاح في صلاته « وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما أنا من المشركين »

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يقول اذا أوى الى فراشه « اللهم أسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي اليك » فالوجه

يتناول المتوجه والمتوجه اليه ويتناول التوجه نحوه كما يقال أي وجه تريد أي
أي وجهة وناحية تقصد وذلك انهما متلازمان فحيث توجه الانسان توجه
وجهه ووجهه مستلزم لتوجهه وهذا في باطنه وظاهره جميعاً

فهذه أربعة أمور والباطن هو الاصل والظاهر هو الكمال والشمار
فاذا توجه قلبه الى شيء تبعه وجهه الظاهر فاذا كان العبد قصده ومراده
وتوجهه الى الله فهذا صلاح ارادته وقصده فاذا كان مع ذلك محسناً فقد
اجتمع أن يكون عمله صالحاً ولا يشرك بعبادته ربه أحداً وهو قول عمر رضي
الله عنه اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد
فيه شيئاً

والعمل الصالح هو الاكسان وهو فعل الحسنات وهو ما أمر الله به
والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله وهو الموافق لسنة الله وسنة رسوله
فقد أخبر الله تعالى انه من أخلص قصده لله وكان محسناً في عمله فانه مستحق
للثواب سالم من العقاب

ولهذا كان أئمة السلف يجمعون هذين الاصلين كقول الفضيل بن
عياض في قوله تعالى « ليلوكم أيكم أحسن عملاً » قال أخلصه وأصوبه فقبل
يا أبا على ما أخلصه وأصوبه فقال ان العمل اذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم
يقبل واذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل حتي يكون خالصاً صواباً والخالص
أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة

وقد روى ابن شاهين والاسكاني عن سميد بن جبير قال لا يقبل قول
وعمل الابنية ولا يقبل قول وعمل ونية الا بموافقة السنة . وروى عن الحسن
البصري مثله ونظاه لا يصلح مكان يقبل وهذا فيه رد على المرجئة الذين

يجعلون مجرد القول كافيا فأخبر أنه لا بد من قول وعمل اذ الإيمان قول وعمل لا بد من هذين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وبيننا أن مجرد تصديق القلب واللسان مع البغض والاستكبار لا يكون إيماننا باتفاق المؤمنين حتى يقترن بالتصديق عمل

وأصل العمل عمل القلب وهو الحلب والتنظيم المنافي للبغض والاستكبار ثم قالوا ولا يقبل قول وعمل الابنية وهذا ظاهر فان القول والعمل اذا لم يكن خالصا لله تعالى لم يقبله الله تعالى . ثم قالوا ولا يقبل قول وعمل ونية الا بموافقة السنة وهي الشريعة وهي ما أمر الله به ورسوله لان القول والعمل والنية الذي لا يكون مسنونا مشروعا قد أمر الله به يكون بدعة ليس مما يحبه الله فلا يقبله الله ولا يصلح مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب . ونفط السنة في كلام السلف يتناول السنة في المبادات وفي الاعتقادات وإن كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات

وهذا كقول ابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء رضي الله عنهم اقتصاد في سنة خير من اجتهد في بدعة . وأمثال ذلك والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله الطاهرين وأصحابه أجمعين

ج ١١

٢٩٤٥

٢٣٥٢

الحسبة في الاسلام

DATE	No.	DATE	No.
	١١٠		٣٥١
	٩٦٢		٣٥٢
	٣٥١		٣٥٣
	٣٥١		٣٥٤
	٣٥١		٣٥٥
	٣٥١		٣٥٦
	٣٥١		٣٥٧
	٣٥١		٣٥٨
	٣٥١		٣٥٩
	٣٥١		٣٦٠
	٣٥١		٣٦١
	٣٥١		٣٦٢
	٣٥١		٣٦٣
	٣٥١		٣٦٤
	٣٥١		٣٦٥
	٣٥١		٣٦٦
	٣٥١		٣٦٧
	٣٥١		٣٦٨
	٣٥١		٣٦٩
	٣٥١		٣٧٠
	٣٥١		٣٧١
	٣٥١		٣٧٢
	٣٥١		٣٧٣
	٣٥١		٣٧٤
	٣٥١		٣٧٥
	٣٥١		٣٧٦
	٣٥١		٣٧٧
	٣٥١		٣٧٨
	٣٥١		٣٧٩
	٣٥١		٣٨٠
	٣٥١		٣٨١
	٣٥١		٣٨٢
	٣٥١		٣٨٣
	٣٥١		٣٨٤
	٣٥١		٣٨٥
	٣٥١		٣٨٦
	٣٥١		٣٨٧
	٣٥١		٣٨٨
	٣٥١		٣٨٩
	٣٥١		٣٩٠
	٣٥١		٣٩١
	٣٥١		٣٩٢
	٣٥١		٣٩٣
	٣٥١		٣٩٤
	٣٥١		٣٩٥
	٣٥١		٣٩٦
	٣٥١		٣٩٧
	٣٥١		٣٩٨
	٣٥١		٣٩٩
	٣٥١		٤٠٠